

الحماية التقنية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية

د. سهيل حدادين*

أ.د. جورج حزبون*

تاريخ القبول: ٢٠١١/١٢/١١

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١١/١/٢٣

ملخص

تشكل البيئة الرقمية، لما تتيحه من وسائل عديدة في تسهيل استنساخ المصنفات والوصول إليها، خطراً على حماية حقوق المؤلفين وعلى الرغم من ذلك فإن هذه البيئة تعطي أدوات جديدة للمؤلفين لاستغلال المصنفات ونشرها. فنجد أن الكثير من الأجهزة والوسائل التقنية قد وضعت بهدف حماية المصنفات في البيئة الرقمية سواء كان استغلال هذه المصنفات على الإنترنت أم لا: مثل الأفلام والمصنفات الموسيقية وبرامج الكمبيوتر التي أصبحت مؤخراً مجهزة بتدابير تكنولوجية تهدف إلى إدارة حقوق المؤلف أو التحكم في نسخ المصنفات والوصول إليها أو الاستعمال غير المرخص به من قبل أصحاب الحقوق. هذه التدابير، التي توفر حماية تقنية للمصنفات، أصبحت بدورها تقترن بحماية قانونية. وهكذا نجد بأن قانون حماية حق المؤلف الأردني، المستلهمة أحكامه من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (١٩٩٦) ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (١٩٩٦)، يوفر عقوبات مدنية وجنائية ضد التحايل على هذه التدابير أو تعطيلها أو إبطالها، كما أن القانون يعاقب كذلك على الأعمال التحضيرية من تصنيع أو تسويق لوسائل تسمح أو تسهل التحايل على هذه التدابير. لذلك يمكننا القول بأن المصنفات في البيئة الرقمية أصبحت تتمتع بثلاثة خطوط دفاعية: خط الدفاع الأول والمتمثل بالحماية التي يوفرها حق المؤلف للمصنف، فهو بالتالي خط دفاع قانوني، يليه خط دفاع ثانٍ تقني متمثل بالحماية التقنية التي تمنحها التدابير التكنولوجية لهذه المصنفات، يضاف إلى ذلك خط دفاع ثالث متمثل بالحماية القانونية لهذه التدابير.

إن هذا البحث يحلل خطوط الحماية الثلاث للحماية ويدرس كيف وإلى أي مدى قد غيّرت هذه الحماية حق المؤلف في البيئة الرقمية ونطاق الصلاحيات الممنوحة لأصحاب الحقوق. كما تحلل هذه الدراسة الانتقادات الفقهية الموجهة إلى التدابير التقنية والحماية القانونية التي يوفرها القانون لهذه التدابير ضد التحايل عليها، هذه الحماية التي ستؤدي إلى استحالة الاستفادة من الاستثناءات الواردة على حق المؤلف - على سبيل المثال النسخة الشخصية الخاصة - كما أن هذه التدابير تمنح المؤلفين

* كلية الحقوق، الجامعة الأردنية.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

السلطة بمنع الوصول إلى المصنفات والسيطرة عليها. ولذلك فإن هذه الدراسة تحاول إثبات أن المشرع الأردني قد بالغ، نوعاً ما، في الحماية الممنوحة للتدابير التكنولوجية لتخلص إلى القول بأن موضوع الحماية التقنية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية بحاجة إلى أن يتم أخذه بعين الاعتبار من قبل الجهات التشريعية المخولة بصياغة القوانين النازمة لهذا الموضوع لما له من أهمية سواء من الناحية العملية أو القانونية وبالأخص في ظل التطورات التكنولوجية السريعة وما له من أهمية في تشجيع الإبداع والمبدعين.

Abstract

The Technical Protection of Author's Rights and Neighboring Rights in Digital Environments

The digital environment certainly poses a threat against the protection of authors' rights, yet it also brings many answers and new tools. Thus, many technical devices were developed, aiming to protect digital works, whether it was online or not such as films, music, computer programs, these can from now on be equipped with technical mechanisms intended to manage author's rights or to control copying, access to it, or unauthorized use of the work. These technical protection measures are accompanied by legal provisions: the 1996 WIPO Treaties and the Jordanian Author's Right Act provide civil and penal sanctions against the circumvention of such devices, as well as against the manufacturing and commercializing of means allowing or facilitating such circumvention. Thus, authors' works are, from now on, likely to benefit from a triple-layer protection: they are protected by copyright that is protected by technical means, which, in turn, one protected by the law. This work analyzes the articulation between these three layers of protection and examines how and to what extent this multiplied protection has modified authors' rights and the scope of prerogatives granted to the right holders.

This essay analyses the criticisms to the technical measures and the anti-circumvention provisions, relating to the impossibility of benefiting from exceptions and limitations to protection – for example the personal private copy exception – as well as the access and control of the works, allowed by these devices. Thus, this research tries to demonstrate that the Jordanian legislator exaggerated, in a certain way, the protection of the technical protective measures.

المقدمة:

أدى التطور في نطاق الدراسات القانونية إلى ظهور طائفة جديدة من الحقوق، إلى جانب ما كان معروفاً من حقوق عينية وحقوق شخصية، هي طائفة الحقوق المعنوية. ويقصد بالحقوق المعنوية هي تلك التي ترد على أشياء غير محسوسة من نتاج وخلق الفكر^(١). وأهم ما يطالعنا في هذا الشأن هو حق المؤلف على مصنفه وهذا ما سنحاول تبيينه بإيجاز.

إن حق المؤلف يرد على المصنفات التي هي من نتاج الفكر التي تجعل لصاحبها "المؤلف" الاستئثار بنتاجه الذهني بحيث ينسب إليه مصنفه ويمنع أيّاً كان من التعديل عليه، كما تجعل له كذلك الحق في أن يستغل ما أنتجه استغلالاً مالياً. فهذا الحق له في الواقع جانبان، جانب أدبي، وجانب مالي. ويتمتع بحماية القانون مؤلفو المصنفات المبتكرة في الآداب والعلوم أيّاً كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض منها^(٢). ويتوقف على درجة هذه الحماية نمو الملكية الفكرية ومدى توسعها ونجاح وازدهار ما تشتمل عليه من الأعمال الأدبية والفنية والموسيقية وبرامج الحاسوب. فالمؤلف لا يستطيع الإبداع إلا في جو يرتاح فيه إلى ضمان حقه في المصنف الذي يبده. فإذا انتهك هذا الحق واستبيح المصنف بتقليده سواء أكان ذلك بالنقل أو الاستنساخ أو بأية طريقة أخرى ضارة بالمؤلف، أصيب هذا الأخير بالقهر واليأس وخيبة الأمل، وشلت عزيمته وتعطلت حوافز الإبداع الفكري لديه^(٣). كما أن المبالغة في حماية المؤلفين بمنحهم حقوقاً استثنائية واسعة من شأنه أن يؤدي مصلحة عامة الجمهور الذي يرغب أفراداً كذلك بالاستفادة من نتاج المؤلفين ثقافياً وتعليمياً. لذلك جاء المشرع بحق المؤلف ليوافق بين مصلحتين، مصلحة المؤلف، أدبية كانت أو مالية، ومصلحة عامة الجمهور بالانتفاع من المصنفات. وبناءً عليه يمكننا القول بأن حقوق المؤلف هي كجرعات سُم، قد تشفي إن أعطيت بمقاديرها، لكنها قد تكون قاتلة إن زادت هذه الجرعات عن حدها المقرر. فعلى المشرع بميزانه أن يوازن بين تشجيع المؤلفين على الاستمرار بالإبداع الفكري بإعطائهم حقوقاً احتكارية على مصنفاتهم، وبين حماية حق الجمهور بالمعرفة والثقافة والتعليم. وهذا ما عبّر عنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢٧) :

"١- لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من إنتاجه.

(١) المادة ٧١-١ - الحقوق المعنوية هي التي ترد على شيء غير مادي.

٢- ويتبع في شأن حقوق المؤلف والمخترع والفنان والعلامات التجارية وسائر الحقوق المعنوية الأخرى أحكام القوانين الخاصة.

(٢) أنور سلطان، المبادئ القانونية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤، بند ١٣٣، ص. ١٢٧.

(٣) إدوار عيد، حق المؤلف والحقوق المجاورة في القانون اللبناني والقوانين العربية والأجنبية، ج ١، حق المؤلف، دار صادر، ٢٠٠١، ط

١، ص. ٧.

٢- لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الفني.^(١) إن التقنيات الرقمية والشبكية قد غيرت كثيراً في عالم حق المؤلف، فهذه التقنيات اليوم لم تعد مجرد أدوات لنشر واستغلال المصنفات المحمية بحق المؤلف، بل أصبحت تستخدم للسيطرة على استعمال هذه المصنفات بعد نشرها. بالمقابل نجد أن مستخدمي المصنفات يلجأون لتقنيات أخرى للتحايل أو إبطال الحماية التي توفرها التدابير التكنولوجية. وقد كثر في البيئة الرقمية استخدام هذه التدابير التي من شأنها أن تمنع الاعتداءات على المصنفات وتسمح لأصحاب الحقوق بإدارة حقوقهم في البيئة الرقمية. وهكذا أصبحنا نرى في الأسواق الأقراص المدمجة لمصنفات يستحيل استنساخها تقنياً، وكذلك على الشبكة العنكبوتية ظهرت وسائل جديدة لنشر المصنفات بحيث أن استعمال المصنف أو استنساخه سيكون مسيطراً عليه من قبل صاحب الحق بفضل هذه الوسائل. فعلى سبيل المثال خدمات تزويد الفيديو على الطلب (Video On Demand) التي تسمح بمشاهدة الأفلام بعد تحميلها من الإنترنت حيث تكون مشاهدة هذه الأفلام محددة زمنياً أو أن استنساخها سيكون مستحيلاً تقنياً وبالتالي يضمن أصحاب الحقوق أن تكون كل مشاهدة للأفلام وكل نسخة موجودة منها في السوق مدفوعة الثمن. غير أن هذه التقنيات مهما كانت محكمة لن تصمد أمام قرصنة المعلوماتية الذين يتبارون فيما بينهم لإبطالها أو التحايل عليها، لذلك جاء القانون ليحمي هذه التدابير من التحايل عليها أو إبطالها، كما جاءت المعاهدات الدولية، استجابةً لمطالب أصحاب الحقوق، ل تمنع تصنيع أي وسيلة تكون غايتها الإبطال أو التحايل على التدابير التكنولوجية كما تمنع بيع هذه الوسائل أو استيرادها أو عرضها لغايات البيع.

إن فكرة توفير إطار قانوني للتدابير التي من شأنها أن تحمي المصنفات قد عرفت طريقاً لها لدى بعض المشرعين منذ العام ١٩٩١ كالمشرع الأوروبي الذي كرس من خلال التوجيه الأوروبي رقم (٢٥٠/٩١)^(٢) الحماية القانونية لبرامج الحاسوب بواسطة حق المؤلف والذي يعاقب على عرض وسائل تهدف إلى تعطيل التدابير التكنولوجية لحماية برامج الحاسوب^(٣). أما على الصعيد الدولي فإن الحماية القانونية للتدابير التكنولوجية ضد التحايل عليها قد كانت من خلال معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي اللتين أبرمتا في جنيف في ٢٠ كانون أول من عام ١٩٩٦ حيث فرضتا على الدول الموقعة عليهما مجموعة من الالتزامات من بينها:

"على الأطراف المتعاقدة أن تنص في قوانينها على حماية مناسبة وعلى جزاءات فعالة ضد التحايل على التدابير التكنولوجية التي يستعملها المؤلفون لدى ممارسة حقوقهم بناءً على هذه المعاهدة أو

(١) (n° ٩١/٢٥٠/CEE).

(٢) A. Latreille, Th. Maillard, *Mesure technique de protection et d'information*, J-Cl. civ. PLA, fasc. ١٦٦٠, ٢٠٠٧, n° ٤.

اتفاقية برن والتي تمنع من مباشرة أعمال لم يصرح بها المؤلفون المعنيون أو لم يسمح بها القانون، فيما يتعلق بمصنفاتهم^(١).

وقد صادقت المملكة الأردنية الهاشمية على معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف بتاريخ ٢٧ كانون الثاني من عام ٢٠٠٤، ودخلت حيز النفاذ في ٢٧ نيسان من عام ٢٠٠٤^(٢)، كما صادقت المملكة على معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي بتاريخ ٢٤ شباط ٢٠٠٤، ودخلت حيز النفاذ في ٢٤ أيار من عام ٢٠٠٤^(٣). وبناءً عليه أدخلت المادتين (٥٤) و(٥٥) إلى قانون حماية حق المؤلف الأردني بموجب القانون المعدل لقانون حماية حق المؤلف رقم (٩) لسنة (٢٠٠٥)^(٤). بعد هذا التعديل أصبح التشريع الأردني يمنح المصنفات ثلاث خطوط دفاعية للحماية: خط الدفاع الأول ويتمثل بالحماية التي يوفرها حق المؤلف للمصنف وخط دفاع ثانٍ متمثل بالحماية التقنية التي تمنحها

(١) المادة (١١) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف لسنة ١٩٩٦، وتقابلها المادة (١٨) من معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي والتي تتضمن حكماً مماثلاً؛ وتجدر الإشارة إلى أن الترجمة الرسمية العربية استخدمت مصطلح معاهدة بدلاً من اتفاقية وهي تسمية منتقدة كون مصطلح معاهدة ذو طابع سيادي وسياسي، وكان من الأفضل استخدام مصطلح اتفاقية.

(٢) المنشورة على العدد (٤٦٥٦) من الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ نيسان ٢٠٠٤.

(٣) المنشورة على العدد (٤٦٥٦) من الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ نيسان ٢٠٠٤.

(٤) المادة (٥٤) أ- يعتبر مخالفاً لأحكام هذا القانون كل من قام بأي من الأفعال الآتية:-

١. حذف أو غير أي معلومات واردة في شكل الكتروني دون إذن صاحب الحق فيها لضمان إدارة الحقوق.
٢. وزع أو استورد لأغراض التوزيع أو أذاع أو نقل إلى الجمهور دون إذن نسخا من مصنفات أو أداءات مثبتة أو تسجيلات صوتية مع علمه أو اذا توافرت الأسباب والقرائن الكافية للعلم.

ب- لغايات هذه المادة يقصد بعبارة (المعلومات التي تضمن إدارة الحقوق) أي معلومة تزود من قبل أصحاب الحقوق والتي تعرف بما يأتي:-

١. المصنف أو التسجيل الصوتي أو الأداء.
٢. المؤلف أو المؤدي أو منتج التسجيل الصوتي.
٣. صاحب الحق في المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي.
٤. الشروط الواجب توافرها للاستفادة والانتفاع من المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي.
٥. أي أرقام أو تشفير يرمز إلى بيان تلك المعلومات.

ج- تطبق أحكام المواد (٤٦) (٤٧) (٤٩) (٥٠) (٥١) من هذا القانون في حال الاعتداء على أي من الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة. المادة (٥٥) أ- يعتبر مخالفاً لأحكام هذا القانون كل من قام بأي من الأفعال الآتية:-

- ١- تحايل على أو أبطل أو عطل أيًا منها التدابير التكنولوجية الفعالة.
- ٢- صنع أو استورد أو باع أو عرض لغايات البيع أو التأجير أو حاز لأي غاية تجارية أخرى أو وزع أو قام بأعمال دعائية للبيع والتأجير لأي قطعة أو جهاز أو خدمة أو وسيلة تم تصميمها أو إنتاجها أو استعمالها لغايات التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة أو إبطال أو تعطيل أي منها.

ب- لغايات هذه المادة يقصد بعبارة (بالتدابير التكنولوجية الفعالة) أي تكنولوجيا أو إجراء أو وسيلة تتبع كالتشفير أو ضبط استخراج النسخ والتي تستخدم لمنع أو الحد من القيام بأعمال غير مرخص لها من قبل أصحاب الحقوق.

ج- تطبق أحكام المواد (٤٦) (٤٧) (٤٩) (٥٠) (٥١) من هذا القانون في حال الاعتداء على أي من الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة.

التدابير التكنولوجية للمصنفات، يضاف إلى ذلك خط الدفاع الثالث المتمثل بالحماية القانونية لهذه التدابير. إن هذه الحماية بوسائلها الثلاث من الممكن أن تؤدي إلى إفراط في حماية المصنفات، بحيث سيكون بإمكان أصحاب الحقوق السيطرة على كل استعمال للمصنف وكل وصول إليه^(١). لنأخذ المثال الآتي: مستخدم يرغب بالاستماع إلى أغنية ما، فيدخل بواسطة الشبكة العنكبوتية إلى أحد المواقع المرخص لها بنشر المصنف على الإنترنت ومن شروط الموقع لتحميل الأغنية أنه يجب على المستخدم أن يفصح عن البيانات المتعلقة ببطاقته الائتمانية ليتمكن الموقع من سحب المبلغ اللازم لهذا التحميل وبالتالي الوصول إلى الأغنية لأول مرة، وفي كل مرة يستمع فيها المستخدم للأغنية فإن ذلك سيكلفه مبلغاً إضافياً. كل هذا بفضل التدابير التكنولوجية التي منعت الوصول للأغنية إلا عندما يؤدي المستخدم الثمن المطلوب منه كما أنها سيطرت على استعمال المصنف، وفي مثالنا هذا الاستماع إلى الأغنية، بحيث أصبح كل استعمال للمصنف مأجوراً بفضل المعلومات الواردة على شكل إلكتروني التي تضمنتها النسخة الإلكترونية المحملة من الموقع^(٢). فإذا قام المستخدم بالتحايل على التدابير التكنولوجية أو إبطالها بغية الاستماع إلى الأغنية بدون أن يدفع ثمناً لذلك فإنه يكون قد خالف قانون حماية حق المؤلف وسيسأل جزائياً ومدنياً عن فعله هذا.

فهل هذه الحماية الواسعة التي يمنحها المشرع الأردني لأصحاب الحقوق هي "الحماية المناسبة" التي استلزمها معاهدتا الويبو بشأن حق المؤلف والأداء والتسجيل الصوتي؟ ألا تؤدي هذه الحماية الواسعة لحق المؤلف إلى تغيير كامل للطبيعة الحقوقية لحق المؤلف والحقوق المجاورة؟

إننا على يقين بأن حق المؤلف شأنه شأن أي نظام قانوني في تطور مستمر، وهذه الدراسة لا تهدف إلى الدفاع عن النظام التقليدي لحق المؤلف بقدر ما تهدف إلى بيان ما هي الحماية القانونية "المناسبة" التي يجب أن يوفرها المشرع الأردني للمصنفات المحمية بحق المؤلف بواسطة التدابير التكنولوجية في البيئة الرقمية. وعلى ضوء ذلك فإن هذه الدراسة ستكون مقسمة إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول سنتناول فيه أنواع التدابير التكنولوجية التي يحميها التشريع الأردني وفي المبحث الثاني سنتناول الحماية القانونية التي وفرها المشرع لهذه التدابير، أما المبحث الأخير فسنعرض فيه لأثر التدابير التكنولوجية على حق المؤلف.

(١) P. Sirinelli, *L'étendue de l'interdiction de contourner les mesures techniques protégeant l'accès aux œuvres et les droits des auteurs : exceptions et limitations – Rapport général*, in *Régimes complémentaires et concurrentiels au droit d'auteur*, Actes du Congrès de l'ALAI, ١٣-١٧ juin ٢٠٠١, New York, ALAI-USA, Inc., ٢٠٠٢, p. ٤٢٥ à la p. ٤١٩ et s.

(٢) Randal C. Picker, *Mistrust-based digital rights management*, J. Telecomm. & High Tech., ٢٠٠٦, p. ٤٧.

المبحث الأول: أنواع التدابير التكنولوجية

تميز معاهدتنا المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بشأن حق المؤلف (WCT) وبشأن الأداء والتسجيل الصوتي (WPPT)، بين نوعين من التدابير التكنولوجية: التدابير التكنولوجية الفعالة، والمعلومات التي تتضمن إدارة الحقوق، وقد حذا المشرع الأردني حذو الاتفاقيتين بأن نص في المادة (٥٤) والمادة (٥٥) من قانون حماية حق المؤلف على حماية للمعلومات التي تتضمن إدارة الحقوق والتدابير التكنولوجية الفعالة.

لكن في الواقع العملي نجد أن التدابير التكنولوجية المستعملة تدمج وظيفة الحماية مع وظيفة الإعلام؛ لذلك فإن الفقه والقوانين المختلفة يستخدمون مصطلحاً واحداً للدلالة على هذين النوعين من التدابير، وهو "الإدارة الرقمية للحقوق" (Digital Rights Management) ويقصد بها "استعمال الوسائل المختلفة التي تهدف إلى حماية الحقوق التي تسمح بنشر محتوى المصنفات على دعائم رقمية"^(١). وأنظمة الحماية التقنية هذه في تطور مستمر، ومن العبث محاولة شرح واستيعاب هذه التقنيات في بحث قانوني، لكن يمكننا القول إن هذه الوسائل إما أن تستخدم تقنية التشفير أو تقنية الوشم الإلكتروني (Watermarking).

المطلب الأول: المعلومات الواردة على شكل إلكتروني التي تضمن إدارة الحقوق

(Electronic Rights Management Information)

وهي تسمح بالتعرف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أصحاب الحقوق، وتهدف إلى تسهيل إدارة هذه الحقوق وتراخيصها، وكذلك تهدف هذه التدابير إلى تتبع النسخ المقلدة على الشبكة العنكبوتية. ففي البيئة الرقمية، حيث يكون تداول المصنفات سهلاً، فإن وشم المصنفات، سواء كان الوشم مرئياً أو غير مرئي، يشجع بطريقة غير مباشرة على احترام حقوق الملكية الفكرية^(٢).

تعرف المادة (١٢) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (لسنة ١٩٩٦) المعلومات الضرورية لإدارة الحقوق بأنها "المعلومات التي تسمح بتعريف المصنف ومؤلف المصنف ومالك أي حق في المصنف، أو المعلومات المتعلقة بشروط الانتفاع بالمصنف، وأي أرقام أو شفرات ترمز إلى تلك

(١) A. Latreille, Th. Maillard, *Mesures techniques de protection et d'information*, fasc. ١٦٦٠, *Juris-Classeur*, ٢٠٠٧, n° ١٢ : « Ainsi, telle que définie officiellement par la commission générale de terminologie et de néologie (Journal Officiel ٢٦ Octobre ٢٠٠٦, texte n° ١٢٧), l'expression **Gestion des droits numériques** ou **GDN** qui traduit Digital Rights Management ou DRM s'entend de la 'mise en œuvre des différents procédés destinés à protéger les droits différents à la diffusion de contenus sur supports numériques' . »

(٢) B. Fitzgerald, A. Fitzgerald, G. Middketon, Y Lim, T. Beale, *Internet and E-commerce law*, Thomson, ٢٠٠٧, ٤.١٦٠, p. ٢١٧.

المعلومات، متى كان أي عنصر من تلك المعلومات مقترناً بنسخة عن المصنف أو ظاهراً لدى نقل المصنف إلى الجمهور." أما المشرع الأردني فقد أخذ بذات التعريف في المادة (٥٤) من قانون حماية حق المؤلف. والتعداد الوارد في هذه المادة يشير إلى المعلومات التي تسمح بالتعرف على محتوى المعلومة (اسم المؤلف، المصنف أو صاحب الحق،... إلخ) بشكل مباشر (أولاً)، وكذلك يشمل التعريف، المعلومات الواردة على شكل أرقام أو تشفير، أي المعلومات التي لا يمكن التعرف على محتواها إلا باللجوء إلى فهرس أو قاعدة بيانات (ثانياً).

أولاً: المعلومات المباشرة

ومن هذه المعلومات ما يسمح بالتعرف على المصنف المحمي أو أصحاب الحقوق عليه، مثل عنوان المصنف، السنة التي أنتج فيها، اسم المؤلف أو الفنان المؤدي، هوية المنتج أو الناشر... إلخ. وهذه المعلومات تضمن بالتالي حماية الحق الأدبي بالأبوة للمؤلف أو الفنان المؤدي. ويمكن استخدام هذه المعلومات كذلك لغايات الإدارة الجماعية للحقوق أو حتى الإدارة الفردية للحق: فالمعلومة تسمح للمستخدمين (Users) بالتعرف على أصحاب الحقوق للحصول على التراخيص اللازمة لاستخداماتهم. ومن فوائد هذه المعلومات كذلك، تَعَقُّبُ المصنفات المنشورة بدون تراخيص وبشكل أوتوماتيكي (تقنية تسمى Monitoring)^(١).

ويشمل التعريف الذي نص عليه المشرع الأردني في المادة (٥٤) السابق ذكرها كذلك المعلومات المتعلقة بالشروط الواجب توافرها للاستفادة والانتفاع من المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي، وقد تتضمن معلومات متعلقة بهوية المستخدم نفسه. وهذه المعلومات تعمل جنباً إلى جنب مع التدابير التكنولوجية لتفعيل الشروط الواجب توافرها للاستفادة والانتفاع من المصنف^(٢).

ثانياً: المعلومات غير المباشرة

وهي أي أرقام أو شيفرات ترمز إلى بيان تلك المعلومات. ومن الأمثلة على هذه المعلومات تلك المستخدمة في مجال التسجيلات الصوتية (International Standard Recording Code)، وفي التسجيلات السمعية البصرية (International Standard Audiovisual Number). ومن الوسائل الشائعة كذلك تقنية الوشم الإلكتروني (Watermarking)^(٣)، وهي تقنية تربط المعلومة

(١) A. Latreille Th. Maillard, *op. cit.*, n° ٢٧.

(٢) *Ibid.*

(٣) S. Dusollier, *Droit d'auteur et protection des œuvres dans l'univers numérique*, Larcier, ٢٠٠٧, n° ٣٢, pp. ٤٦-٤٧.

أنظر ديالا عيسى ونسه، حماية حقوق التأليف على شبكة الإنترنت، دراسة مقارنة، منشورات صادر، ٢٠٠٢، بند ١٥٣ ص. ١٣٤.

بالمصنف بشكل دائم حيث تضيف المعلومات المتعلقة بالمصنف على نسخ المصنف الرقمية إما بشكل خفي أو ظاهر، وعادةً ما يكون الوشم خفياً. وقد كثر مؤخراً استعمال الوشم الرقمي في مجال المصنفات السينمائية حيث يتم وشم نسخة الفيلم السينمائي بمعلومات عن مكان عرض النسخة ورقم الرخصة وتاريخ بدء العرض وغير ذلك من المعلومات. وهكذا عند قيام أحد الأشخاص بوضع كاميرات فيديو في صالات العرض لغايات القرصنة لإتاحة هذه المصنفات على شبكة الإنترنت فإنه بواسطة الوشم الإلكتروني غير المرئي المقروء بواسطة أجهزة خاصة، في هذه الحالة يستطيع أصحاب الحقوق معرفة مصدر النسخة المقلدة بواسطة المعلومات الموشومة على النسخة التي ستكشف لأصحاب الحقوق عن صالة العرض التي حدثت فيها عملية القرصنة ومحاسبة مالك الصالة لأنه قصر بواجبه بالكشف ولم يمنع إدخال الكاميرات إلى صالة العرض^(١).

لكن القانون يشترط لهذه المعلومات، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، أن تكون واردة على شكل إلكتروني لتحمي بقانون حماية حق المؤلف الأردني. وقد قصد المشرع حماية المعلومات المصاحبة للمصنفات المنشورة بشكل رقمي خصوصاً على الشبكة العنكبوتية^(٢). وجدير بالذكر أن المشرع لا يحمي المعلومة بحد ذاتها إنما يحمي وظيفتها الإعلامية عن المصنف أو محل الحماية في الحقوق المجاورة^(٣).

المطلب الثاني : التدابير التكنولوجية الفعالة لحماية المصنفات (Effective technological measures)

في العصر الرقمي تعتبر التدابير التكنولوجية وسيلة فعالة لحماية المصنفات ضد الاعتداءات الواقعة على حق المؤلف. وبما أن أي تدبير تكنولوجي يمكن التحايل عليه ظهرت الحاجة إلى منح هذه التدابير حماية قانونية. لذلك فإن معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف تبنت حماية قانونية خاصة ضد التحايل على هذه التدابير وكذلك معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. بالتالي يكون للمؤلفين وأصحاب الحقوق (حق المؤلف أو الحقوق المجاورة) ثلاث خطوط دفاعية من الحماية ضد الاعتداءات: الخط الدفاعي الأول متمثل بالحماية القانونية لحق المؤلف، وخط الدفاع الثاني متمثل بالحماية الفعلية التي توفرها هذه التدابير للمصنفات أو لمحل الحماية في الحق المجاور أما خط الدفاع

(١) A. Latreille, Th. Maillard, مرجع سابق.

(٢) M. Vivant, J.-M. Bruguière, *Droit d'auteur*, Dalloz, ١^{re} éd., ٢٠٠٩, n° ٨٨٢, p. ٦٥٧.

(٣) A. Lucas, H.-J. Lucas, *Traité de la propriété littéraire et artistique*, Litec, ٢٠٠٦, n°٨٧٤, p. ٦٠١.

الثالث فيتمثل بالحماية القانونية ضد التحايل على التدابير التكنولوجية التي كرستها المعاهدتان السابق ذكرهما^(١).

المشرع الأردني كرس بدوره الحماية القانونية للتدابير التكنولوجية في المادة (٥٥) من قانون حماية حق المؤلف الأردني المستلهمة أحكامها من المادة (١١) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف. حيث عرفت المادة (٥٥) التدابير التكنولوجية لحماية المصنفات على أنها "أي تكنولوجيا أو إجراء أو وسيلة تتبع كالتشفير أو ضبط استخراج النسخ والتي تستخدم لمنع أو الحد من أعمال غير مرخص لها من قبل أصحاب الحقوق." وبما أن المشرع يشير إلى أي تكنولوجيا أو إجراء أو وسيلة وبالتالي يكون التعبير شاملاً لمجموعة عناصر مختلفة كأجهزة تشفير أو برامج حاسوب تؤدي وظيفة التدبير التكنولوجي ألا وهي حماية المصنفات. كما أن المشرع لا يحمي هذه التدابير بحد ذاتها إلا إذا كانت تهدف إلى المنع أو الحد من أعمال غير مرخص لها من قبل أصحاب الحقوق. ولحماية هذه التدابير فيجب، إما السيطرة على الوصول إلى المصنف (The access to the work) أو السيطرة على استعمال المصنفات (The use of the work)، أو على الوظيفتين معاً^(٢).

أولاً: التدابير التكنولوجية المسيطرة على الوصول إلى المصنفات (Control Access)

هذا النوع من التدابير التكنولوجية يمنع الشخص غير المرخص له من الوصول إلى مصنفٍ محمي بحق المؤلف. يمكننا مقارنة هذا النوع من التدابير بوضع نسخة لمصنف (كتاب على سبيل المثال) في غرفة مغلق بابها بقفل، فعند قيام أحدهم بتعطيل التدبير التكنولوجي الموضوع من قبل صاحب الحق فإن ذلك يشبه إلى حد بعيد قيام الشخص بالدخول عنوة إلى الغرفة المغلق بابها بقفل بهدف الوصول إلى نسخة الكتاب لقراءته^(٣).

والتدابير التي تكون الغاية منها السيطرة على الوصول إلى المصنف يمكن استخدامها بعدة طرق. ففي البيئة الرقمية الموصولة مباشرة بالشبكة العنكبوتية (On line) يكون الوصول إلى المصنفات محمياً بواسطة التعريف بالمستخدم (كإدخال اسم المستخدم وكلمة السر مثلاً)، وكذلك يمكن السيطرة على الوصول إلى المصنفات بدون تدخل المستخدم، كما هو الحال في البث التلفزيوني للقنوات المشفرة حيث تكون السيطرة على الوصول إلى المحتوى عن طريق استخدام جهاز استقبال يفك تشفير الإشارة^(٤). واستخدام التشفير غير مقصور على بث القنوات المشفرة، فقد يستخدم على

(٤) J. de Werra, *Le régime des mesures techniques de protection selon les traités de l'OMPI, le Digital Millennium Copyright Act, les directives européenne et d'autres législations (Japon, Australie), RIDA*, juill. ٢٠٠١, p. ٦٧.

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

(٣) A. Lucas, *Droit d'auteur et numérique*, Litec, ١٩٩٨, n° ٥٢٠, p. ٢٦٤.

منتجات لا تسمح إلا للمرخص لهم بالوصول إلى المصنفات و/أو لا تعمل إلا على منتجات مرخص لها مثل أجهزة تشغيل الأقراص المدمجة التي لا تسمح بتشغيل الأقراص المدمجة المقلدة، أو وضع تدابير تكنولوجية تمنع قراءة القرص المدمج على أجهزة الحاسوب^(١).

ثانياً: التدابير التكنولوجية المسيطرة على استعمال المصنفات (Use Control)

إن صاحب الحق قد يلجأ إلى تدابير تكنولوجية تهدف إلى الحد من استعمال مصنف يستطيع المستخدم الوصول إليه، وعادة ما يكون هذا بمنع المستخدم من الحصول على أي نسخة من المصنف أو بتحديد عدد النسخ التي يمكن للمستخدم الحصول عليها. لهذا السبب فإن هذه التدابير تسمى أحياناً بالتدابير المانعة من النسخ (anti-copy)^(٢) وهي تسمية غير دقيقة كون هذه التدابير يمكنها أن تشمل بحمايتها بالإضافة إلى حق الاستتساخ، حقوقاً أخرى مثل حق النقل. فعلى سبيل المثال المنتجات المتعددة الوسائط أو ما يعرف بمنتجات (المليميديا) (Multimédia) مثل الأقراص المدمجة، فالتدابير التكنولوجية بإمكانها ليس فقط منع استتساخ القرص المدمج، بل كذلك منع استعمال هذا القرص على الشبكة العنكبوتية. هكذا فإن هناك أنواعاً من التدابير التكنولوجية متى وضعت على مصنف سمعي أو بصري فإن لها أن تمنع بث المصنف بثاً مستمراً (streaming) على الإنترنت، وهذا النوع من البث لا يستنسخ المصنف على القرص الصلب للمستخدم بل يسمح له بأن يسمعه أو يشاهده فقط^(٣).

المبحث الثاني: الحماية القانونية للتدابير التكنولوجية

ينص قانون حماية حق المؤلف الأردني على شروط يجب أن تتوفر في التدابير التكنولوجية حتى تستفيد من الحماية القانونية التي يوفرها المشرع. ففيما يتعلق بالنوع الأول من التدابير التكنولوجية، وهي المعلومات التي تضمن إدارة الحقوق، فقد اشترط القانون أن تكون هذه المعلومات واردة على شكل إلكتروني، وأن تكون قد زودت من قبل صاحب الحق وأن تسمح بالتعرف إما على المصنف أو المؤلف أو المؤدي أو منتج التسجيل الصوتي أو صاحب حق المؤلف أو الحق المجاور أو الشروط الواجب توافرها للاستفادة والانتفاع من المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي. وكذلك أي رقم أو تشفير يرمز إلى تلك المعلومات. أما فيما يتعلق بالتدابير التكنولوجية الفعالة فقد نص المشرع على شروط وردت في نص المادة (٥٥/ب) إلا أنه أغفل شروطاً في غاية الأهمية للحماية نصت عليها معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف في المادة (١١) منها. وتالياً سنستعرض هذه الشروط في

(٤) S. Dusollier, *op. cit.*, n° ٢٧ p. ٤٣.

(١) *Ibid* ; A. Lucas, *op. cit.*, n° ٥٢١, p. ٢٦٤.

(٢) A. Latreille, Th. Maillard, *op. cit.*

(المطلب الأول) ومن ثم سنتناول بالبحث الأفعال التي تشكل اعتداءً على هذه التدابير التكنولوجية حسب نص المادتين (٥٥/أ) و(٥٤/أ) (المطلب الثاني)، والجزاءات المترتبة على هذه الاعتداءات حسب نص المادتين (٥٥/ج) و(٥٤/ج) (المطلب الثالث).

المطلب الأول: شروط الحماية

يشترط المشرع الأردني لحماية التدابير التكنولوجية الواردة في نص المادة (٥٥) من قانون حماية حق المؤلف الأردني أن تكون هذه التدابير فعالة وأن تكون قد وضعت من قبل أصحاب الحقوق على مصنفات محمية بحق المؤلف. أما المادة (١١) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف المتعلقة بالتدابير التكنولوجية فقد نصت على أنه: "على الأطراف المتعاقدة أن تنص في قوانينها على حماية مناسبة وعلى جزاءات فعالة ضد التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة التي يستعملها المؤلفون لدى ممارسة حقوقهم بناءً على هذه المعاهدة أو اتفاقية برن التي تمنع من مباشرة أعمال لم يصرح بها المؤلفون المعنيون أو لم يسمح بها القانون، فيما يتعلق بمصنفاتهم." فبحسب هذا النص هنالك أربعة شروط يجب أن تتوافر في التدابير التكنولوجية حتى تتمتع بالحماية ألا وهي:

الشرط الأول: أن يكون محل الحماية التقنية مصنفاً محمياً بحق المؤلف أو أداءً أو تسجيلاً صوتياً محمياً بحق مجاور^(١).

الشرط الثاني: أن يكون واضح هذه التدابير صاحب حق مؤلف أو حق مجاور.

الشرط الثالث: أن تكون هذه التدابير فعالة.

الشرط الرابع: أن يكون الهدف من هذه التدابير منع الأعمال التي اعتبرها المشرع حكراً للمؤلف أو صاحب الحق المجاور.

الشرط الأول: محل الحماية التقنية: تتطلب المادة (١١) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف

لحماية التدابير التكنولوجية بموجب تشريعات الدول الموقعة على المعاهدة، أن "تمنع من مباشرة أعمال لم يصرح بها المؤلفون المعنيون أو لم يسمح بها القانون، فيما يتعلق بمصنفاتهم." معنى ذلك أنه ليس للتدابير التكنولوجية أن تتمتع بالحماية من التعطيل أو التحايل عليها إن كانت تحمي مصنفات غير محمية أصلاً بحق المؤلف أو أنها سقطت في الملكية العامة. فالمشرع الأردني، وخيراً فعل، نص في المادة (٥٥/ب) على ذات الشرط، غير أن هذا الشرط غير كافٍ لحماية المصنفات الموجودة في الملكية العامة من خطر احتكارها بواسطة التدابير التكنولوجية. صحيح أن المشرع لا يمنع التحايل أو إبطال أو تعطيل التدابير التكنولوجية التي تحمي مصنفات سقطت في الملكية العامة إلا أنه لا يمنع من وضع هذه التدابير، فيمكن بالتالي احتكار هذه المصنفات بحكم الواقع وليس بحكم القانون.

(١) أنظر نص المادة (١٨) من معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي.

وهذا يعني كذلك أن المشرع الأردني لا يحمي التدابير التكنولوجية بحد ذاتها إنما يحمي وظيفتها، ألا وهي حماية المصنفات. وذلك على عكس المشرع الأمريكي (DMCA) الذي لم ينص على هذا الشرط، أي أنه من الممكن وبحسب القانون الأمريكي حماية تدابير تكنولوجية حتى وإن لم تهدف هذه التدابير إلى حماية مصنفات محمية بحق المؤلف. ففي إحدى القضايا المرفوعة أمام القضاء الأمريكي حكم بمنع شركة من تصنيع خرطوش حبر للطابعات لأن الخرطوش يعطل نظام حماية موضوع على الآلة الطابعة التي تصنعها شركة أخرى^(١)، حيث يهدف هذا النظام إلى السماح فقط بوضع خرطوش تصنعه الشركة نفسها على طابعاتها ولم يكن القصد منه حماية مصنفات محمية بحق المؤلف^(٢). فلو عرضت ذات القضية على القضاء الأردني لكان حكم المحكمة مغايراً تماماً لما حكم به القضاء الأمريكي، حيث لن يتم اعتبار الخرطوش المصنع من الشركة المنافسة وسيلة للتحايل على التدابير التكنولوجية التي وضعتها الشركة المنتجة للطابعة لتخلف الشرط الذي يقضي بضرورة أن يكون محل الحماية التقنية مصنف محمياً بحق المؤلف حسب نص المادة (٥٥/ب) من قانون حماية حق المؤلف الأردني.

الشرط الثاني: أن يكون واضح التدابير من أصحاب حق المؤلف أو الحقوق المجاورة:

نصت كل من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي على هذا الشرط، كما نص عليه المشرع الأردني في المادة (٥٥/ب) من قانون حماية حق المؤلف. وهذا الشرط يشمل المؤلف نفسه والفنان المؤدي ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات البث والإذاعة كما يشمل الخلف الخاص والخلف العام، وكذلك أصحاب الحقوق ابتداءً من غير المؤلفين وهم: رب العمل الذي انطبقت عليه شروط المادة (٦) من قانون حماية حق المؤلف الأردني، وكذلك الموجه في المصنف الجماعي حسب نص المادة (٣٥/ج) من ذات القانون^(٣).

(١) Lexmark Int'l. v. Static Control Components, Inc., ٢٠٠٣ U.S. Dist. Lexis ٣٧٣٤ (E.D. Ky. ٢٠٠٣), n°٧١

(٢) J. Ginsburg, *Developments in US Copyright Since the Digital Millennium Copyright Act, Part I*, RIDA avril ٢٠٠٣, p. ٢٤١.

(٣) المادة (٦) : أ- إذا تم ابتكار المصنف لحساب شخص آخر فإن حقوق التأليف تعود للمؤلف المبتكر إلا إذا اتفق خطياً على غير ذلك.
ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة وفي أي قانون آخر، إذا ابتكر العامل أثناء استخدامه مصنفاً متعلقاً بأنشطة أو أعمال صاحب العمل أو استخدم في سبيل التوصل إلى ابتكار هذا المصنف خبرات أو معلومات أو أدوات أو آلات أو مواد صاحب العمل الموضوعية تحت تصرفه، فإن حقوق التأليف تعود لصاحب العمل مع مراعاة الجهد الفكري للعامل إلا إذا اتفق خطياً على غير ذلك.
ج- تكون حقوق الملكية الفكرية للعامل إذا كان حق الملكية المبتكر من قبله لا يتعلق بأعمال صاحب العمل ولم يستخدم العامل خبرات صاحب العمل أو معلوماته أو أدواته أو مواد الأولية في التوصل إلى هذا الابتكار ما لم يتفق خطياً على غير ذلك.

المادة (٣٥/ج): إذا اشترك جماعة في تأليف مصنف بتوجيه من شخص طبيعي أو معنوي و يسمى المصنف الجماعي والتزم ذلك الشخص بنشره باسمه وتحت إدارته وبحيث اندمج عمل المشتركين فيه في الهدف العام الذي قصد إليه ذلك الشخص من المصنف أو

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الشرط يستثني من الحماية التدابير التكنولوجية الموضوعة من المرخص لهم بممارسة حق المؤلف. لذلك وجب التمييز بين المرخص له المتعاقد مع صاحب الحق بموجب عقد ترخيص والخلف الخاص الحاصل على الحق المالي للمؤلف بموجب عقد تنازل عن هذا الحق. وإن لم ينص المشرع الأردني على هذا التمييز صراحةً، إلا أنه يمكننا استنتاج ذلك من المبادئ العامة التي تحكم الملكية الفكرية، حيث يشير مشرعنا الأردني إلى التمييز بين العقدین^(١) (عقد الترخيص وعقد التنازل عن الحقوق المالية) في نص المادة (٢١/ب) من قانون براءات الاختراع الأردني^(٢) والمادة (١/٣/أ) من قانون العلامات التجارية^(٣). فالمؤلف بتنازله عن حقوقه المالية بكاملها أو بجزء منها للمتعاقد معه فإن هذا الأخير يصبح صاحب حق معنوي هو الحق المالي للمؤلف. بينما المرخص له بعقد الترخيص ليس بصاحب حق معنوي، إنما يتمتع بحق شخصي، يسمح له باستعمال المصنف أو الوصول إليه، كصاحب دار سينما الذي يرخص له بعرض الفيلم في صالته، أو مستخدم برنامج حاسوب الذي يسمح له باستعمال البرنامج، فهؤلاء في حال وضعوا تدابير تكنولوجية على المصنفات محل عقود الترخيص، فإن هذه التدابير التكنولوجية لا تكون محمية بقانون حماية حق المؤلف. وهذا التمييز ضروري جداً، فالمرخص له باستعمال برنامج حاسوب على جهازه ليس له أن يرفع دعوى تقليد على شخص آخر يستعمل نسخة مقلدة على جهازه بل وحده صاحب الحق المعنوي له الحق برفع هذه الدعوى^(٤).

الشرط الثالث: فعالية التدابير التكنولوجية: تتطلب كل من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي أن تكون التدابير فعالة لتتمتع بالحماية القانونية، وكذلك المشرع الأردني استلزم ذات الشرط. حيث أن القانون لا يحمي أي تدبير تكنولوجي إلا إذا كان فعالاً، أي أنه يجب على أصحاب الحقوق أن يستخدموا كل الوسائل التكنولوجية التي تتيح لهم الوصول إلى فاعلية حقيقية لحماية المصنف. أما إذا كان التحايل على التدبير التكنولوجي سهلاً أو من الممكن تجاوز

الفكرة التي ابتكرها له بحيث لا يمكن فصل العمل الذي قام به كل من المشتركين في تأليف المصنف وتمييزه على حده، فيعتبر الشخص الذي وجه ونظم ابتكار المصنف مؤلفاً له ويكون له وحده ممارسة حقوق المؤلف فيه.

(١) حيث تطبق على عقد الترخيص القواعد العامة لعقد الإيجار في القانون المدني (المواد ٦٥٨ إلى ٧١٠)، أما عقد التنازل عن حقوق الملكية الفكرية فتطبق عليه القواعد العامة لعقد البيع في القانون المدني (المواد من ٤٦٥ إلى ٥٥٦)، بما لا يخالف القواعد الخاصة في قانون حماية حق المؤلف الأردني في المواد (١٣) و(١٤) و(١٥).

(٢) (٢١/ب) يحق لمالك البراءة التنازل عنها للغير أو التعاقد على الترخيص باستغلالها.

(٣) (١/٣/أ) ينظم في الوزارة تحت إشراف المسجل سجل يسمى (سجل العلامات التجارية) تدون فيه جميع العلامات التجارية وأسماء مالكيها وعناوينهم ومطرا على هذه العلامات من الأمور الآتية:-

أ- أي تحويل أو تنازل أو نقل ملكية أو ترخيص من مالكيها للغير باستعمالها ويستثنى التسجيل ما في عقد الترخيص من سرية.

(٤) A. et H.-J. Lucas, *op. cit.*, n° ٩١٤, p. ٦٣٦.

الحماية التكنولوجية التي يوفرها التدبير بيسر أو بالصدفة، فإن هذا التدبير التكنولوجي لا يتمتع بالحماية القانونية المقررة في قانون حماية حق المؤلف^(١)، وبالتالي يقع عبء إثبات الفاعلية على أصحاب الحقوق.

الشرط الرابع: أن يكون الهدف من هذه التدابير منع الأعمال التي اعتبرها المشرع حكراً للمؤلف أو صاحب الحق المجاور: إن التدابير التكنولوجية التي يستعملها أصحاب الحقوق لحماية مصنفاتهم هي إما للسيطرة على استعمال المصنف أو السيطرة على الوصول إلى المصنف. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة ما إذا كان التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة بغرض القيام بأعمال لا يمنعها حق المؤلف أو لا يغطيها حق المؤلف أو تشكل استثناءً عليه تعتبر مخالفة لمعاهدتي الويبو بشأن حق المؤلف وبشأن الأداء والتسجيل الصوتي وقانون حماية حق المؤلف الأردني؟

الإجابة تختلف فيما إذا كان السؤال موجهاً للمشرع الأردني أو للمعاهدتين الدوليتين. فالمادة (١١) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ونظيرتها (المادة ١٨) من معاهدة الويبو بشأن الأداء أو التسجيل الصوتي التي تنص على أنه "على الأطراف المتعاقدة أن تنص في قوانينها على حماية مناسبة وعلى جزاءات فعالة ضد التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة التي يستعملها المؤلفون لدى ممارستهم لحقوقهم بناءً على هذه المعاهدة أو اتفاقية برن التي تمنع من مباشرة أعمال لم يصرح بها المؤلفون المعنيون أو لم يسمح بها القانون، فيما يتعلق بمصنفاتهم." معنى ذلك أن هاتين المعاهدتين تشترطان لحماية التدابير التكنولوجية أن يكون هدفها منع الأعمال التي اعتبرها القانون حكراً للمؤلف. هذا يعني أن التحايل على تدابير تكنولوجية فعالة بهدف القيام بأعمال يعتبرها المشرع استثناءات على حق المؤلف لا يعتبر اعتداءً على هذه التدابير بحسب نص الاتفاقية. أي أن التدابير التكنولوجية الفعالة بالحماية التي توفرها للمصنفات لا يجب أن تتجاوز الحماية التي يوفرها القانون للمصنفات. وما يؤيد هذا التفسير ما ورد في وثائق المناقشات للمؤتمر الدبلوماسي المعني ببعض مسائل حق المؤلف والحقوق المجاورة حيث طلبت العديد من الوفود أن يتم إدخال ما ينص في المعاهدة على وجوب عدم تجاوز الحماية التقنية للتدابير التكنولوجية لنطاق حق المؤلف، وذلك للحفاظ على الاستثناءات الواردة على حق المؤلف^(٢). لذلك فإن الهدف من التدابير التكنولوجية، بحسب المعاهدتين السابق ذكرهما، هو

(٥) S. Dusollier, *op. cit.*, n° ١٦٤, p. ١٣٧.

(١) M. Fisor, *The law of Copyright and the Internet*, Oxford, ٢٠٠٢, ٦.٦٧, p. ٣٩٩ : "The African Group submitted a completely new text for both Article ١٣ of the draft WCT and for the Article ٢٢ of the draft WPPT which was identical for the draft treaties and read as follows : 'Contracting Parties shall provide adequate legal protection and effective legal remedies against the circumvention of effective technological measures that are used by right holders in connection with the exercise of their rights under this Treaty and that restricts acts, in respect of their works, which are not authorized by the rights holders concerned or permitted by law'."

حماية حق المؤلف. فحتى تحمي هذه التدابير، فإنها يجب أن تهدف إلى منع أفعال يعتبرها المشرع حكراً للمؤلف بموجب هذه المعاهدة أو اتفاقية برن، أي أن الدول المنضمة لهاتين المعاهدتين ليس لها أن تحمي تدابير تكنولوجية لا تهدف إلى ترجمة حق المؤلف على أرض الواقع بصورة تقنية^(١). فالتدابير التكنولوجية التي تحمي مصنفات موجودة في الملكية العامة أو تحمي عناصر في المصنف غير محمية بحق المؤلف كالمعلومات مثلاً، يجب ألا تحمي بتشريعات الدول المنضمة للاتفاقية.

أما المشرع الأردني من ناحيته لم يتقيد بنص المعاهدتين السابق ذكرهما واعتبر أن التدابير التكنولوجية المحمية هي تلك التي تهدف إلى المنع أو الحد من القيام بأعمال غير مرخص لها من قبل أصحاب الحقوق المادة (٥٥/ب). فيكفي أن يقوم المؤلف أو صاحب الحق بوضع تدبير تكنولوجي فعال يهدف إلى منع استنساخ المصنف بكافة أشكاله ومن ضمنه النسخة الخاصة الشخصية التي هي من الاستثناءات الواردة على حق المؤلف حسب نص المادة (١٧/ب) من قانون حماية حق المؤلف، ليكون هذا التدبير محمياً بالقانون. فقيام شخص بالتحايل على هذه التدابير للقيام بنسخة خاصة للاستعمال الشخصي فإن هذا الفعل وإن لم يكن مخالفاً لحق المؤلف إلا أنه يشكل اعتداءً على التدبير التكنولوجي. كذلك فالتدبير التكنولوجي الذي يمنع من مشاهدة مصنف لأكثر من مرة - ومشاهدة مصنف لأكثر من مرة لا يشكل اعتداءً على حق المؤلف حسب نص المادة (٩) من قانون حق المؤلف الأردني - يعتبر محمياً بحسب قانون حماية حق المؤلف الأردني^(٢).

المطلب الثاني: الأعمال التي تشكل اعتداءً على التدابير التكنولوجية

النوع الأول من الأعمال التي تشكل اعتداءات هي تلك المتعلقة بالتدابير التكنولوجية الإعلامية و التي يسميها المشرع الأردني بالمعلومات التي تضمن إدارة الحقوق المادة (٥٤) من قانون حماية حق المؤلف الأردني وذلك بحذف أو تغيير، دون إذن صاحب الحق، أي معلومة واردة في شكل إلكتروني تكون ضرورية لإدارة الحقوق. وكذلك تعد من الاعتداءات أعمال التوزيع أو الاستيراد لأغراض التوزيع أو الإذاعة أو النقل إلى الجمهور مصنفات أو نسخ من مصنفات، مع علم من قام بهذه الأعمال بأنه قد حذفت منها أو غيرت فيها، دون إذن، معلومات واردة في شكل إلكتروني تكون

(٢) J. de Werra, *op. cit.*, p. ٩٧.

(١) W. Gordon, *An Inquiry into the Merits of Copyright: The Challenges of Consistency, consent, and Encouragement Theory*, *Stan. L. Rev.*, ١٩٨٩, Vol. ٤١, p. ١٣٨٣ "Section ١٠٦ gives copyright owners no right to control the public's ability to learn from a work or to enjoy it, as long as the public does it's learning or enjoying in ways that do not involve reproducing the work or doing one of the specified acts reserved to the copyright proprietor." ; J. Litman, *The exclusive right to read*, *Cordozo Arts & Ent. L.J.* ١٩٩٤, Vol. ١٣, p. ٤٣ : "If a bargain between the public and the authors and producers of copyrighted works were negotiated [...] and drafted up today, it might include a reproduction right, but it surely wouldn't include a 'reading' right. It might have a display right, but it wouldn't have a 'viewing' right".

ضرورية لإدارة الحقوق^(١). ومن الجدير بالذكر بأن توزيع نسخ المصنف أو استيرادها أو نقل المصنف أو إذاعته بدون إذن المؤلف أو صاحب الحق تشكل اعتداءً على حق المؤلف، بالإضافة إلى كونها أفعالاً مجرمة لاعتدائها على التدابير التكنولوجية. مع الإشارة إلى وجود فارق في طبيعة الحماية القانونية للتدابير التكنولوجية وتلك المتعلقة بحق المؤلف، فالاعتداء على التدبير التكنولوجي يستلزم توفر سوء نية الفاعل أما الحماية القانونية التي يمنحها القانون لحق المؤلف أو الحقوق المجاورة، المتمثلة بدعوى التقليد، فلا تستلزم توفر سوء نية من قبل من يعتدي عليها^(٢).

النوع الثاني من الاعتداءات هي تلك المتعلقة بالتدابير التكنولوجية للحماية، أو ما يسميها المشرع الأردني بالتدابير التكنولوجية الفعالة. فيعتبر اعتداءً على التدابير التكنولوجية الفعالة حسب نص المادة (١/٥٥) من قانون حماية حق المؤلف الأردني التحايل على هذه التدابير أو إبطالها أو تعطيلها. وهذا النص، مع الأسف، جاء مطلقاً ولم يستثن التحايل أو الإبطال أو التعطيل مهما كانت غايته حتى لو كان ذلك لغايات البحث العلمي^(٣). كما أن المشرع يعاقب على الأعمال الدعائية التي تسبق الاعتداء على هذه التدابير بالفقرة (٢) من ذات المادة تضيف بأن من صنع (والصنع هنا يشمل

(٢) انظر نص المادة ٢/٥٤ "وزع أو استورد لأغراض التوزيع أو أذاع أو نقل إلى الجمهور دون إذن نسخاً من مصنفات أو أداءات مثبتة أو تسجيلات صوتية سواء كان عالماً أو لديه الأسباب الكافية للعلم" وصياغة المشرع لهذه المادة لم تكن موفقة أو أن المشرع قد وقع في خطأ مادي لأن النص هنا يبدو مبتوراً. إلا أنه وبمقارنة نص هذه المادة بالمادة ١٢ من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (لسنة ١٩٩٦) نستطيع أن نقرأ الجزء المبتور وهو: "وأن يوزع أو يستورد لأغراض التوزيع أو يذيع أو ينقل إلى الجمهور، دون إذن، مصنفات أو نسخاً عن مصنفات مع علمه بأنه قد حذف منها أو غيرت فيها، دون إذن، معلومات واردة في شكل إلكتروني تكون ضرورية لإدارة الحقوق".

(١) S. Dusollier, *op. cit.*, n° ١٧٠, p. ١٤١.

(٢) على عكس التشريع الفرنسي الذي أورد استثناءً صريحاً يجيز التحايل أو إبطال أو تعطيل التدابير التكنولوجية لغايات البحث العلمي. انظر مرجع سابق

١٩٦ A. Latreille, Th. Maillard, , n°

Art. L. ٣٣٥-٢-٢. I. - Est puni de ٣ ٧٥٠ euros d'amende le fait de supprimer ou de modifier, sciemment et à des fins autres que la recherche, tout élément d'information visé à l'article L. ٣٣١-١١, par une intervention personnelle ne nécessitant pas l'usage d'une application technologique, d'un dispositif ou d'un composant existant, conçus ou spécialement adaptés à cette fin, dans le but de porter atteinte à un droit d'auteur, de dissimuler ou de faciliter une telle atteinte.

II. - Est puni de six mois d'emprisonnement et de ٣٠ ٠٠٠ euros d'amende le fait de procurer ou proposer sciemment à autrui, directement ou indirectement, des moyens conçus ou spécialement adaptés pour supprimer ou modifier, même partiellement, un élément d'information visé à l'article L. ٣٣١-١١, dans le but de porter atteinte à un droit d'auteur, de dissimuler ou de faciliter une telle atteinte, par l'un des procédés suivants :

١° En fabriquant ou en important une application technologique, un dispositif ou un composant, à des fins autres que la recherche ;

٢° En détenant en vue de la vente, du prêt ou de la location, en offrant à ces mêmes fins ou en mettant à disposition du public sous quelque forme que ce soit une application technologique, un dispositif ou un composant ;

IV. - Ces dispositions ne sont pas applicables aux actes réalisés à des fins de recherche (Dispositions déclarées non conformes à la Constitution par la décision du Conseil constitutionnel n° ٢٠٠٦-٥٤٠ DC du ٢٧ juillet ٢٠٠٦) **ou de sécurité informatique, dans les limites des droits prévus par le présent code.**

تصميم برامج حاسوب لغايات التحايل أو التعطيل أو الإبطال^(١) أو استورد أو باع أو عرض لغايات البيع أو التأجير أو حاز لأي غاية تجارية أخرى أو وزع أو قام بأعمال دعائية للبيع أو التأجير لأي قطعة أو جهاز أو خدمة أو وسيلة تم تصميمها أو إنتاجها أو استعمالها لغايات التحايل أو الإبطال أو التعطيل على أي من التدابير التكنولوجية الفعالة يعتبر مخالفاً لأحكام القانون. فإذا كانت الأجهزة المضبوطة في الاعتداء على التدابير التكنولوجية لا يتم من خلالها فك المحطات المشفرة إلا بعد استخدام برنامج (سوفت وير) فلا يكون هذا الجهاز قد صمم للتحايل أو لإبطال أو لتعطيل التدبير التكنولوجي بالتالي فلا يشكل بيع هذه الأجهزة أو توزيعها اعتداءً على التدابير التكنولوجية^(٢).

المطلب الثالث: الجزاءات المفروضة في حال الاعتداء على التدابير التكنولوجية

إن حقوق الملكية الفكرية تحمي قضائياً بدعوى يسميها الفقه بدعوى التقليد (Action en contrefaçon)^(٣). وتقابل هذه الدعوى في الملكية العينية، دعوى منع المعارضة فيما يخص العقارات ودعوى الاسترداد أو الاستحقاق فيما يخص المنقولات. ولقد حمى المشرع الأردني التدابير التكنولوجية بذات الدعوى التي تحمي فيها حقوق الملكية الفكرية، أي بدعوى التقليد. مع العلم بأن الاعتداء على التدبير التكنولوجي قد يصحبه اعتداء على حقوق المؤلف المنصوص عليها في المادتين (٨) و(٩) من قانون حماية حق المؤلف الأردني أو المادة (٢٣) من ذات القانون المتعلقة بالحقوق المجاورة لحق المؤلف، فيكون هناك اعتداءان يخولان صاحب الحق رفع دعويين على المعتدي والمطالبة بالتعويض عن كلا الاعتداءين. فعلى سبيل المثال يكون قيام صاحب مقهى بوضع شاشات عرض لمباريات تعرضها إحدى القنوات الفضائية المشفرة من خلال استخدام بطاقات خاصة لفك التشفير هو في واقع الحال اعتداء على الحقوق المجاورة لهيئة الإذاعة بنقل البث بدون ترخيص إلى الجمهور بخلاف نص المادة (٢٣) من قانون حماية حق المؤلف الأردني، واعتداء على التدابير التكنولوجية الفعالة بذات الوقت عن طريق استخدام تقنية فك التشفير خلافاً لنص المادتين (٥٤) و(٥٥) من ذات القانون^(٤).

(٣) A. Latreille, Th. Maillard, *op. cit.*, n° ١١٣.

(١) انظر بداية جزاء شمال عمان رقم (٢٠٠٨/٧١٩) تاريخ ٢٠٠٩/٦/٣٠ (غير منشور)، أيدت القرار محكمة الاستئناف بقرار رقم (٢٠٠٩/٤٩٣٩١) صدر تدقيقاً بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٨ (غير منشور).

(٢) F. Pollaud-Dulian, *Le droit d'auteur*, Economica, ٢٠٠٥, n°١٣٢٨, p. ٧٨٢.

(٣) انظر قرار محكمة بداية جزاء عمان رقم ١٨٦٩/ (غير منشور) ٢٠٠٩ حيث لم تميز المحكمة الموقرة بين الاعتداءين واعتبرت أن الركن المادي لجرم التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة يتمثل بقيام الظنين "بعرض مباراة الأندية الأوروبية وأن هذه المباريات يعود حق بثها إلى المشتكية الشركة (س) وأن هذا البث كان بدون موافقتها...".

والمحكمة المختصة نوعياً في النظر في هذه الدعوى هي محكمة البداية حسب نص المادة (٢) من قانون حماية حق المؤلف الأردني^(١)، أما المحكمة المختصة مكانياً هي التي يوجد فيها موطن المدعى عليه حسب نص المادة (٣٦)^(٢) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني كون حقوق الملكية الفكرية جميعها هي حقوق منقولة حكماً^(٣). إن الأشياء تقسم إلى منقولات وعقارات حسب قابلية الشيء محل الحق للنقل دون تلف من عدمها. أما الأشياء المعنوية فهي لا تدخل في طبيعتها لا في المنقولات ولا في العقارات لأن قابلية الشيء للنقل من عدمها تستلزم وقوع الشيء تحت الحس. لكن القانون المدني الأردني في المادة (٥٨) منه عرف العقار واعتبر كل ما سواه منقولاً^(٤). مما يوجب اعتبار الأشياء غير المادية منقولات لا لقابليتها للنقل من حيزها دون تلف بل لمجرد أن تعريف العقار لا ينطبق عليها^(٥).

ولدعوى التقليد شقان، شق مدني يحرك بطلب من المدعي وفقاً لأحكام المواد (٤٦، ٤٧، ٤٩) من قانون حماية حق المؤلف الأردني، وشق جزائي يحرك تلقائياً من قبل النيابة العامة بدون الحاجة إلى ادعاء بالحق الشخصي أو حتى شكوى حسب نص المادة (٥١) من ذات القانون.

أولاً: الشق المدني للدعوى

حرص المشرع الأردني على كفالة الحماية المدنية للتدابير التكنولوجية من الاعتداءات، سوف نستعرض وسائل الحماية الممنوحة لأصحاب الحقوق في حال الاعتداء على التدابير التكنولوجية ببحثنا بدايةً بالإجراءات التحفظية (أ) ومن ثم سنستعرض الجزاءات المدنية في حال الاعتداء على هذه التدابير (ب).

أ. الإجراءات التحفظية

(٤) يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك:-

الوزارة: وزارة الثقافة •

الوزير: وزير الثقافة.

الإيداع: تسليم المصنف إلى المركز وفقاً لأحكام هذا القانون.

النتيبت: وضع المصنف في شكل مادي دائم •

المركز: مركز الإيداع في دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة رسمية يعتمدها الوزير

المحكمة: محكمة البداية المختصة.

(١) المادة (١/٣٦) في دعاوى الحقوق الشخصية أو المنقولة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه.

(٢) حازم المجالي، حماية الحق المالي للمؤلف، دار وائل، ٢٠٠٠، ص. ١٨١.

(٣) المادة (٥٨) كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف أو تغيير هيئته فهو عقار، وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول.

(٤) انظر شفيق شحاته، محاضرات في النظرية العامة للحق أقيت على طلبة السنة الأولى بكلية الحقوق ١٩٤٨ - ١٩٤٩، دار النشر للجامعات المصرية، بلا سنة نشر، بند ١٧٢، ص. ١٦٥ وما يليها.

حسب نص المادة (٤٦/أ) من قانون حماية حق المؤلف الأردني، للمحكمة بناء على طلب صاحب الحق أو أي من ورثته أو من يخلفه في حال الاعتداء على أي من التدابير التكنولوجية الواردة في المادتين (٥٤) و(٥٥) من ذات القانون أو في حال أثبت صاحب الحق أن الاعتداء أصبح وشيكاً حسب نص المادة (٤٦/ج)، اتخاذ إحدى الإجراءات التالية أو كلها بحسب الأحوال وهي:

١. الأمر بوقف التعدي

٢. ضبط المواد المستخدمة في الاعتداء.

٣. ضبط العائدات الناجمة عن الاستغلال غير المشروع.

وهذه الإجراءات هي من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة، إذ إن غرض القاضي منها هو إما منع فعل التعدي من الحدوث، أو منع الفعل من الاستمرار في التعدي أو الحفاظ على الدليل الذي له علاقة بفعل التعدي^(١). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات قد وردت على سبيل الحصر كما أنها تنفذ فوراً دون إخطار أو تنبيه. فاللجوء إلى القضاء في هذه الأحوال لا يكون بدعوى، أي بدون تكليف بالحضور من خلال تبليغ الخصم ودعوته إلى جلسة لمواجهة الطرف الآخر وإدلاء كل منهما بالحجج والبيانات الدفاعية، إنما بطلب يقدم إلى قاضي الأمور المستعجلة، حيث يكون المراد من الطلب هو التحفظ في غفلة من الخصم، على خلاف القاعدة المألوفة في المرافعات وهي قاعدة المجابهة أو المواجهة ليتمكن الخصم من ممارسة حقه في الدفاع^(٢). ويتعين على قاضي الأمور المستعجلة إما أن يأمر بهذه الإجراءات أو بعضها أو أن يرفض الطلب، وليس له تجاوز هذه الإجراءات بإجراءات أخرى غير واردة بالنص، كأن يأمر بالمصادرة مثلاً، وهو إن أمر بذلك يكون قد تجاوز حدود اختصاصه الولائي المحدد بالنص، فهذه الإجراءات هي إجراءات وقتية تصدر بأمر ولائي وليس بسلطة قضائية، فقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة يصدر أوامر ولا يصدر أحكاماً^(٣).

ويشترط القانون أن يتقدم صاحب الحق للمحكمة بطلب يتضمن وصفاً تفصيلياً وشاملاً للتدبير التكنولوجي الذي تم الاعتداء عليه، ويمكن تقديم الطلب قبل أو خلال رفع دعوى التقليد، وقبل الفصل بالنزاع إذ لا جدوى بعد ذلك من اتخاذ هذه الإجراءات^(٤). وأجاز القانون في الفقرة (د) من المادة (٤٦) في الحالات التي يقدر فيها القاضي، وفقاً لظروف الحال أو وفقاً للظروف المحيطة بالطلب إذا

(١) معوض عبد التواب، الوسيط في قضاء الأمور المستعجلة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص، ٦٢١.

(٢) عبد الباسط جميعي، سلطة القاضي الولائية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، عدد ٢، يوليو ١٩٦٩، ص. ٥٧١ على ص. ٦٠٤.

(٣) خاطر لطفي، قانونا حماية حق المؤلف والرقابة على المصنفات، دار المعارف، ط١، ١٩٨٨، ص. ١٢٠ وما يليها؛ عبد الحميد المنشاوي، حماية الملكية الفكرية وأحكام المراقبة على المصنفات الفنية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٢، ص ١١٢؛ مدحت الحسيني،

منازعات التنفيذ، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥، بند ٥، ص. ١٦.

(٤) حازم المجالي، مرجع سابق، ص. ١٨٢.

كان التأخير في الدعوى أو في الإجراءات قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بصاحب الحق بحيث لا يمكن بعد وقوعه تعويضه، أو أن من شأن هذا التأخير أن يشكل خطورة على إثبات الضرر بضياغ الأدلة التي تثبت وقوعه وبالتالي وقوع التعدي، فيكون للمحكمة في مثل هذه الظروف أن تتخذ أي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٤٦) دون تبليغ المدعى عليه وبغياحه بينما يتم تبليغ الأطراف المتضررة فور تنفيذ هذه الإجراءات.

و ضمناً لجدية الطلب المقدم للمحكمة وفقاً لأحكام الفقرتين (ج) و (د) من المادة (٤٦) تطلب القانون من صاحب الحق أن يرفق طلبه بكفالة مالية تقدرها المحكمة تضمن ما قد يلحق المستدعي ضده من عطل وضرر إذا تبين أن الطالب غير محق في طلبه أو أنه تعسف فيه^(١). وهذا يعني أن القاضي لا ينظر بأصل الدعوى أو بأحقية صاحب الحق في دعواه، ولكن في حال استجابة المحكمة للطلب باتخاذها أي من الإجراءات المذكورة أعلاه فإن على صاحب الحق أن يقدم دعواه خلال ثمانية أيام من تاريخ صدور قرار قاضي الأمور المستعجلة إلى محكمة البداية المختصة، وإلا أصبحت كافة الإجراءات التي اتخذها قاضي الأمور المستعجلة ملغاة حكماً وتعود الأمور إلى ما كانت عليه^(٢). وفي الحالات التي يلغى فيها الإجراء أو الإجراءات التحفظية بناءً على مرور مدة رفع الدعوى أو بسبب تقصير المدعي أو تبين بأنه لا يوجد فعل تعدٍ أو خطر من وقوع فعل تعدٍ، فللمحكمة بناءً على طلب المدعى عليه أن تأمر بتعويض مناسب للأضرار الناشئة عن هذه الإجراءات^(٣). كما أن للمحكمة، متى رأت أن المستدعي قد تعسف في طلبه باتخاذ أي إجراء تحفظي، أن تقرر تعويضاً كافياً للمستدعي ضده.

ويستأنف القرار الصادر عن قاضي الأمور المستعجلة أمام محكمة الاستئناف المختصة في الطعن المقدم إليها بقرار لا يقبل الطعن بالتمييز إلا بإذن من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه بذلك^(٤).

ب. الجزاءات المدنية:

(١) المادة (٤٦/هـ) من قانون حماية حق المؤلف، وهذا يتفق مع ما نصت عليه المادة (٢/٣٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية: "على الطالب أن يرفق الوثائق التي يستند إليها في طلبه، وللمحكمة أو قاضي الأمور المستعجلة أن يقرر تكليفه بتقديم تأمين نقدي أو كفالة مصرفية أو عدلية تحدد المحكمة أو قاضي الأمور المستعجلة نوعها ومبلغها ويقدمها كفيل مليء يضمن العطل والضرر الذي قد يلحق بالمستدعي ضده إذا ظهر أن المستدعي غير محق في طلبه، ويستثنى من تقديم التأمين أو الكفالة الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامية والبلديات والبنوك العاملة في المملكة، وللمحكمة أو قاضي الأمور المستعجلة التحقق من ملاءة الكفيل".

(٢) المادة (٤٦/و) من قانون حماية حق المؤلف.

(٣) المادة (٤٦/ز) من قانون حماية حق المؤلف.

(٤) المادة (٢/١٧٦) من قانون أصول المحاكمات المدنية.

في حال عدم اتخاذ أي من الإجراءات التحفظية أو أن اتخاذها لم يؤدي إلى ردع الاعتداء فإنه يبقى بالإمكان اتخاذ الجزاءات المدنية التي تكفل وقف الاعتداء، وتقسم هذه الجزاءات إلى قسمين:

١. إتلاف المواد والأدوات المستخدمة في الاعتداء على التدابير التكنولوجية:

حسب نص المادة (٤٧/أ) من قانون حماية قانون حق المؤلف الأردني للمحكمة أن تأمر بإتلاف المواد والأدوات المستخدمة في الاعتداء على التدابير التكنولوجية أو مصادرتها، ويرى الفقه أن تنفيذ هذا الإتلاف لا يجوز أن يتم إلا عند اكتساب الحكم الدرجة القطعية^(١). وليس للمحكمة اتخاذ مثل هذا الإجراء إلا بناءً على طلب صاحب الحق، حيث يجوز للمحكمة بدلاً من إتلاف المواد والأدوات أن تجعلها غير صالحة للاعتداء على التدبير التكنولوجي. وجميع ما تأمر به المحكمة يكون على نفقة المعتدي على التدابير التكنولوجية^(٢).

٢. التعويض:

تنص المادة (٤٩) من ذات القانون على أنه في حال وقع أي اعتداء على أي من التدابير التكنولوجية المنصوص عليها في المواد (٥٤) و (٥٥) أن يحصل صاحب الحق على تعويض على أن يراعى في تقديره مكانة المؤلف وقيمة المصنف المحمي بالتدبير التكنولوجي ومدى استفادة المعتدي من الاعتداء على التدبير التكنولوجي حيث يعتبر التعويض المحكوم به للمؤلف في هذه الحالة ديناً ممتازاً على صافي ثمن بيع الأشياء التي استخدمت في الاعتداء على حقه وعلى المبالغ المحجوزة في الدعوى^(٣).

ثانياً: الشق الجزائي

وفق نص المادة (٥١) من قانون حماية حق المؤلف الأردني يعتبر فعل التقليد (الاعتداء على حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة أو الاعتداء على التدابير التكنولوجية) فعلاً مجرمًا عليه، وجريمة التقليد هي جنحة تلاحق تلقائياً دون الحاجة إلى شكوى أو ادعاء بالحق الشخصي. فكل اعتداء على التدابير التكنولوجية يعرض مرتكبه إلى عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ستة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين. وفي حال تكرار الجريمة يحكم على مرتكبها بالحد الأعلى لعقوبة الحبس وبالحد الأعلى للغرامة وللمحكمة في هذه الحالة الحكم بإغلاق المؤسسة التي ارتكبت فيها الجريمة لمدة لا تزيد على سنة أو وقف ترخيصها لمدة معينة أو بصورة نهائية. أما القانون المصري فقد اشترط بدوره في المادة (١٨١) في

(٥) حازم المجالي، مرجع سابق، ص. ١٨٨.

(١) حازم المجالي، مرجع سابق، ص. ١٨٩.

(١) أ. د. عبدالرشيد مأمون، د. محمد سامي عبد الصادق، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الكتاب الأول حقوق المؤلف، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بند ٢٣١، ص. ٥١٢.

البند السادس من قانون الملكية الفكرية الجديد لسنة (٢٠٠٢) على ضرورة توافر سوء نية مرتكب الأفعال ليتوافر بذلك الركن المعنوي لجريمة التقليد^(١). ويتوافر سوء النية بحسب الفقه المصري عندما يكون الهدف من التعطيل أو التعييب للتدابير التكنولوجية هو الاعتداء على حق المؤلف " فمن يقيم بتغيير المعلومات التي يحتوي عليها جهاز التشفير بقصد الحصول منه على أداء أفضل لا يمكن اعتباره مرتكباً لجريمة الإزالة أو التعطيل أو التعييب لأجهزة الحماية لأنه لا يتوافر لديه سوء نية في هذه الحالة."^(٢) أما المشرع الأردني فلم يستلزم أن يكون الاعتداء على التدابير التكنولوجية بهدف الاعتداء على حق المؤلف بل اعتبر أي اعتداء على هذه التدابير مخالفاً للقانون حتى لو لم يكن مصحوباً باعتداء على حق المؤلف أو الحقوق المجاورة.

المبحث الثالث: أثر التدابير التكنولوجية على حق المؤلف

إن مؤيدي الحماية القانونية للتدابير التكنولوجية الفعالة يبررون الحاجة إليها بأنها الحل لمشكلة فقدان الحصرية الناجم عن تداول المصنفات في البيئة الرقمية وانعدام سيطرة أصحاب الحقوق على مصنفاتهم في هذه البيئة^(٣). وهكذا جاءت التدابير التكنولوجية لتكون الحل الأمثل لإنفاذ حقوق المؤلف في البيئة الرقمية، فهي جاءت استجابةً لمصالح أصحاب الحقوق التي باتت مهددة في البيئة الرقمية حيث تشكل هذه التدابير خطاً دفاع ثانياً في مواجهة الاعتداءات على حق المؤلف في البيئة الرقمية إلى أن جاء القانون بدوره لحماية هذه التدابير من التحايل عليها ليشكل بذلك خط دفاع ثالثاً للمصنفات. والسؤال الذي نطرحه هنا هو معرفة ما إذا كانت الحماية التي وفرها مشرعنا الأردني للتدابير التكنولوجية "مناسبة" كما اشترطتها معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي؟

للإجابة عن هذا التساؤل سنتناول بدايةً تحليل أثر التدابير التكنولوجية في الطبيعة الحقوقية لحق المؤلف ومدى الاحتكار الناجم عن حماية المصنف بواسطة التدابير التكنولوجية (المطلب الأول)، كما أن للتدابير التكنولوجية أثراً بالغاً في وجود الاستثناءات فهي تمكن أصحاب الحقوق من منع المستخدمين من الاستفادة منها (المطلب الثاني).

(٣) مادة (١٨١) - "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنية ولا تجاوز عشرة آلاف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب احد الأفعال الآتية:

...

سادساً : الإزالة أو التعطيل أو التعييب بسوء نية لأية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره."

(١) أ. د. عبد الرشيد مأمون، د. محمد عبد الصادق، مرجع سابق، بند ٢٣٤ ص. ٥٢٢ وما يليها.

(٢) P. Samuelson, *Intellectual property and the digital economy : why the anti-circumvention regulations need to be revised*, Berkeley Tech. L. J., ١٩٩٩, Vol. ١٤, p. ٥١٩-٥٦٦ ; J. Liu, *Owning Digital Copies : Copyright law and the incidents of Copy Ownership*, William and Mary Law Review, ٢٠٠١, Vol. ٤٢, p. ١٢٤٥-١٣٦٦.

المطلب الأول: أثر التدابير التكنولوجية في الطبيعة الحقوقية لحق المؤلف

يتنازع تعريف الطبيعة الحقوقية لحق المؤلف مذهباً رئيسيان تفرع عنهما مذاهب وسطية حاولت أن تجمع بينهما. المذهب الأول القائل بأن حق المؤلف هو حق طبيعي يفرضه المؤلف على المجتمع، فهو ينظر أولاً إلى مصلحة المؤلف، مهتماً بالمقام الأول بحماية المؤلف بمنحه صلاحيات واسعة، معطياً للحق المالي للمؤلف شكلاً إجمالياً. والمذهب الثاني ينادي بأن حق المؤلف يجب أن يرجح مصلحة الجماعة على مصلحة المؤلف^(١)، فبحسب هذا المذهب فإن مصلحة الجماعة مرجحة على مصلحة المؤلف الفرد، فالأصل أن استعمال المصنفات من قبل الجمهور والاستفادة منها أمر مباح، إلا ما ينص المشرع عليه صراحةً بأن هذا الاستعمال أو ذاك للمصنفات هو من احتكار المؤلف؛ فحق المؤلف هو حالة استثنائية يفرضها المشرع بإرادته. والمشرع إذا ما تبنى هذا المذهب فإنه يحل حق المؤلف المالي إلى حقوق بحسب الأفعال التي يرى المشرع بأنه من المفيد الاعتراف بها للمؤلف^(٢).

إلا أن أصحاب الحقوق بلجوئهم للتدابير التكنولوجية إنما يسعون، في الكثير من الأحيان، إلى منع أفعال هي في واقع الحال في خارج نطاق حق المؤلف، كمنع المستخدم من الوصول إلى المصنف أو استعماله. إن حق المؤلف بمنع الوصول لمصنفه واستعماله الذي توفره التدابير التكنولوجية له أثر بالغ الأهمية على شكل الحقوق المالية لحق المؤلف. لذلك سنبحث بدايةً في الطبيعة الحقوقية لحق المؤلف وموقف المشرع الأردني من هذه المسألة، ثم سنستعرض حق المؤلف بمنع الوصول لمصنفه واستعماله وأثر ذلك في شكل حق المؤلف.

أولاً: الطبيعة الحقوقية لحق المؤلف

يوجد مفهومان لتبرير حق المؤلف: المفهوم الطبيعي للحق والمفهوم الجماعي للحق. فالمفهوم الطبيعي لحق المؤلف لا يعتبر أن هذا الحق قد منحه المشرع للمؤلف بل هو حق موجود أصلاً دون الحاجة لأي تدخل منه، وأن وظيفة المشرع هنا هي مجرد الاعتراف بهذا الحق وليس تكريسه. والفلسفة التي يتأثر بها أصحاب هذه المدرسة الفقهية هي الفلسفة الفردية التي تفضل مصلحة الفرد

(٣) بين هذين المذهبين توسط البعض بين فكرة الحق الطبيعي للمؤلف التي تغلب مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة، والمفهوم الجماعي لحق المؤلف الذي يغلب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد، لاستعراض هذه المذاهب المختلفة راجع: أ.د. عبدالرشيد مأمون، د. محمد سامي عبد الصادق، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص. ١٩ وما يليها؛ إدوار عيد، حق المؤلف والحقوق المجاورة، منشورات صادر، ط ١، ٢٠٠١، ص ٩٥ وما يليها.

(١) J.-L. Goutal, *Traité OMPI du ٢٠ décembre ١٩٩٦ et conception française du droit d'auteur*, RIDA ٢٠٠١, n° ١٨٧, p. ٩٣.

على مصلحة الجماعة^(١). إلا أن هذا المفهوم آخذ بالتراجع أمام المفهوم الأنجلوسكسوني، حتى في فرنسا التي تعتبر موطن مدرسة الحق الطبيعي^(٢). فالمفهوم الأنجلوسكسوني لحق المؤلف يرى بالملكية الفكرية بأنها أداة أو وسيلة لتحقيق سياسة اقتصادية معينة، والمؤلف هو مجرد أجير لدى الجماعة ينتج منتجات فكرية مقابل حقوق حصريّة مؤقتة تمنحها الجماعة كأجر له على جهوده. وهذا هو المفهوم الجماعي لحق المؤلف الذي يؤسس حقوق الملكية الفكرية على أنها تعويض أو أجر يدفعه المجتمع لتشجيع المبدعين على الاستمرار في إبداعهم.

فبحسب أصحاب المدرسة الجماعية لحق المؤلف فإن محل هذا الحق هو شيء غير مادي لا يدرك بالحواس إنما بالتصور، فهو يختلف حتماً بطبيعته عن الشيء المادي الذي يدرك بالحواس وله جسم مادي يتمثل فيه. وهناك مدى واسع يفصل بين عالم المادة وعالم الفكر، فالمادة تؤتي ثمارها بالاستئثار لا بالانتشار بها، أما الأفكار فعلى النقيض من ذلك فثمارها تؤتي بالانتشار لا بالاستئثار. فإن كان صاحب الفكر هو من ابتدع نتاج فكره فالإنسانية شريكة له من جهتين: فهي من جهة مدينة لصاحب الفكر الذي طور من "رأس المال" الفكري للمجتمع ومن جهة أخرى يرجع إلى أن صاحب الفكر هذا مدين للمجتمع، ففكره ليس إلا حلقة في سلسلة تسبقها حلقات وتتلوها حلقات، فهو إن كان قد أعان من لحقه فقد استعان بمن سبقه. غير أن الفكر يحتاج إلى مجهود عقلي والمجهود العقلي لا شك أنه عمل مضمّن شاق، لكن جزاء المجهود ليس الملكية، بل الأجر، شأنه شأن أي عمل آخر يدوي أو فكري^(٣). لا أحد ينكر على المؤلف حقه في الجزاء المالي على عمله لكن هذا الجزاء، بحسب هذه المدرسة الفقهية، لا يجب أن يكون حقاً طبيعياً كالملكية التي تتنافى طبيعتها مع طبيعة الفكر. إن حق الملكية كحق طبيعي محله عين يستحوذ عليها صاحب الحق، فإرضاء حقه على المجتمع الملزم بالاعتراف به وحمايته، أما حقوق الملكية الفكرية فمحله منع الآخرين من القيام بأعمال حددها المشرع على سبيل الحصر، لذلك فالمجتمع ممثلاً بالمشرع هو من يقرر ما إذا كان احتكار هذه الأفعال مفيداً للمصلحة العامة أم لا. وهذا ما قرره مشرعنا الأردني عندما نص على حقوق المؤلف المالية الواردة على سبيل الحصر في المادة (٩) من قانون حماية حق المؤلف^(٤). هذا يعني أن لكل

(٢) جمال الحسن، الحق والقانون، المجلة القضائية لنشر مقررات المحاكم والبلاغات العامة والموضوعات العلمية الحقوقية، السنة الأولى، العدد ٦، عمان، نيسان ١٩٣٦، ص. ٤٣٥.

(٣) A. Lebois, *Le droit de location et la structure des droits patrimoniaux : la théorie du droit de destination bousculée*, D. aff. ٢٠٠٢, p. ٢٣٢٢.

(١) عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج. (٨)، حق الملكية، دار النهضة العربية، ١٩٦٧، بند ١٦٦، ص. ٢٧٩.
(٢) المادة (٩): للمؤلف الحق في استغلال مصنّفه بأي طريقة يختارها ولا يجوز للغير القيام بأي تصرف مما هو مبين أدناه دون إذن كتابي من المؤلف أو من يخلفه :-

مفهوم من هذين المفهومين نظاماً يفرضه على الحقوق المالية للمؤلف. فاعتبار حق المؤلف حقاً طبيعياً يفرض على الحقوق المالية للمؤلف نظاماً إجمالياً، أما اعتبار حقوق المؤلف بأنها حقوق ممنوحة من المجتمع يفرض على الحقوق المالية نظاماً تحليلياً.

فبحسب النظام التحليلي للحق المالي للمؤلف، فإن هذا الحق يتم تقسيمه أو تحليله لمراحل مختلفة لكل مرحلة حق مستقل. فهذا النظام يعترف للمؤلف بحق استنساخ المصنف أو ترجمته، وكذلك بيع نسخ المصنف أو توزيعها أو استيراد النسخ أو تأجير النسخ و أخيراً الحق بنقل المصنف. فحقوق المؤلف في هذه الحالة حددها المشرع بنظام مغلق وهذا النظام المغلق أو التحليلي لحق المؤلف يقابله النظام الإجمالي أو المفتوح للحقوق المالية للمؤلف. فبحسب النظام الإجمالي أو المفتوح لحق المؤلف، فإن كل صور الاستغلال الثانوية للمصنف تكون حكرًا للمؤلف، و ليس للمشرع التدخل لتكريس هذا الحق أو ذاك لصالح المؤلف، على عكس النظام التحليلي الذي يتطلب تدخل المشرع في كل مرة لتكريس حق جديد للمؤلف مختلف عن الحقوق السابقة. فالنظام المغلق للحقوق يفصل حقوق المؤلف على سبيل الحصر، فهو يذكر بالتحديد أشكال الاستغلال المالي التي يغطيها حق المؤلف. فالقانون يبدو وكأنه الأداة التي بواسطتها يدفع المجتمع دينه للمؤلف^(١). إن حقوق المؤلف في النظام التحليلي هي حقوق احتكارية مكرسة من قبل المشرع باسم المصلحة العامة، بينما النظام الإجمالي يعطي للمؤلف حقوقاً واسعة وشاملة لكل شكل من أشكال الاتصال مع الجمهور للمصنف. لهذا فالمشرع في هذا النظام يكرّس فقط حقان هما: حق النقل (الاتصال المباشر مع الجمهور) و حق الاستنساخ (الاتصال غير المباشر مع الجمهور)^(٢). فالقانون في هذا النظام لا يعدد ما هي حقوق المؤلف على

أ- استنساخ المصنف بأي طريقة أو شكل سواء كان بصورة مؤقتة أو دائمة بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو التسجيل الرقمي الإلكتروني .

ب- ترجمة المصنف إلى لغة أخرى أو اقتباسه أو توزيعه موسيقياً أو إجراء أي تحويل عليه .

ج- التأجير التجاري للنسخة الأصلية من المصنف أو نسخة منه إلى الجمهور .

د- توزيع المصنف أو نسخه عن طريق البيع أو أي تصرف آخر ناقل للملكية .

هـ- استيراد نسخ من المصنف بكميات تجارية وإن كانت هذه النسخ قد اعدت بموافقة صاحب الحق فيه .

و- نقل المصنف إلى الجمهور عن طريق التلاوة أو الإلقاء أو العرض أو التمثيل أو النشر الإذاعي أو التلفزيوني أو السينمائي أو أي وسيلة أخرى،

(١) F. Pollaud-Dulian, *Le droit de destination*, LGDJ, ١٩٨٩, n°٧٢٢ ; A. Robin, *Droits patrimoniaux. Généralité. Droit d'exploitation. Présentation* (CPI, art. L. ١٢٢-١ à L. ١٢٢-٩), *J. Cl. fasc.* ١٢٤٠, ٢٠٠٧, n° ٧٢ et n°٧٣ : « La question se pose alors immédiatement. Rémunération du créateur par la consécration d'un droit exclusif ? Assurément. Mais, à travers la reconnaissance d'une salubre indépendance économique du créateur, c'est également le développement de la société toute entière qui se trouve visée. Le droit d'auteur contient très clairement les termes des politiques culturelles qui l'ont vu émerger et se développer. »

(٢) عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، بند ٢٠٥، ص. ٣٦٠ ؛ عبد الباسط جميعي، محمد سلام مذكور، عبد المنعم حسني، عادل حتوت، الوسيط في شرح القانون المدني الأردني، رقم ٤٣ سنة ١٩٧٦، ج، (١)، الدار العربية للموسوعات، القاهرة، ١٩٧٨، ص. ٦٨١.

سبيل الحصر، بل يشمل كل أشكال الاتصال مع الجمهور. وميزة هذا النظام أنه في كل مرة يظهر فيها شكل جديد من أشكال الاتصال مع الجمهور، مباشراً كان أو غير مباشر، فإن المؤلف يجد في حقوقه هذه ما يغطي الوسائل الجديدة للاتصال بدون الحاجة لتدخل المشرع، على العكس من النظام التحليلي المغلق الذي يتطلب تدخل المشرع في كل مرة تظهر فيها وسيلة جديدة من وسائل الاتصال وهذا التدخل الذي يكون في العادة بطيئاً ومتأخراً^(١).

ثانياً: حق المؤلف بمنع الوصول لمصنفه ومنع استعماله

تمنح معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف حماية قانونية للتدابير التكنولوجية للمصنفات المحمية بحق المؤلف دون أن تتجاوز حدود حق المؤلف نفسه. أما في التشريع الأردني فإن الحماية التي يوفرها المشرع تتجاوز الحماية التي يمنحها حق المؤلف للمصنفات بحيث تحمي هذه التدابير وإن منعت أفعالاً لم يجعلها القانون حكراً للمؤلف؛ إما لأن القانون لم يذكر هذه الأفعال في المادة (٩) من قانون حماية حق المؤلف أو لأنها تشكل استثناءات على الحق بموجب نص المادة (١٧) من ذات القانون. فالمشرع الأردني يحمي التدابير التكنولوجية التي تمنع أي فعل لم يسمح به أو لم يخصص به صاحب الحق. وهذه الحماية الواسعة التي تمنحها التدابير التكنولوجية لأصحاب الحقوق يسميها بعض الفقهاء بحق المؤلف بمنع الآخرين من الوصول لمصنفه (Access Right)^(٢)، حيث يصل المستخدم إلى المصنف في كل مرة يستفيد فيها من قيمة المصنف وإن لم يحصل هناك اعتداء على حق المؤلف كمشاهدة فيلم أو قراءة كتاب... إلخ.

إن صاحب الحق بلجونه إلى التدابير التكنولوجية، إنما يسعى في واقع الحال إلى إنشاء علاقة فردية مع كل مستخدم يصبح فيها كل استعمال للمصنف تحت سيطرة صاحب الحق. فسيطرت له لم تعد محددة كما في السابق على التصرفات التي من شأنها نشر المصنف لجمهور أفراد غير محددين، بل أصبح يتحكم بوصول المصنف لكل فرد من أفراد الجمهور^(٣). فعلى سبيل المثال البث التلفزيوني لمحطة غير مشفرة الذي يشمل جمهوراً غير محدد بحيث يمكن لأفراد الجمهور الاستمتاع بما تبثه هذه المحطة دون الحاجة إلى عقود فردية معهم، أما بث المحطات المشفرة فيشمل فقط الأفراد

(٣) Th. Desurmont, *Le droit de l'auteur de contrôler la destination des exemplaires sur lesquels son œuvre se trouve reproduite*, RIDA, juil. ١٩٨٧, p. ٢١.

(١) T. Heid, *Copyright in the EU and United States: What "Access Right"?*, EIPR, ٢٠٠١, p. ٤٦٩-٤٧٧; M. Landan, *Has the Digital Millenium Copyrigt really Created a New exclusive Right of Access?: Attempting to Reach a Balance Between User's and Content Provider's Rights*, J. Copyright Soc'y U.S.A, ٢٠٠١, p. ٢٧٧-٣١١; J. Ginsburg, *Essay: from having copies to experiencing works: The development of an access right in U.S. Copyright law*, J. Copyright Soc'y U.S.A, p. ١١٣.

(٢) S. Dusollier, *op. cit.*, n° ٢٧٠.

المشتركين بعقود فردية مع هذه المحطة. هكذا فإن حق المؤلف الذي كان يشمل بحسب نص المادة (٩) حقوقاً حددها المشرع على سبيل الحصر أصبح يمتد، بفضل التدابير التكنولوجية، ليشمل الحق بمنع الآخرين من استعمال المصنف، أو الوصول إليه سواء شمل ذلك حقوقاً للمؤلف، كالاقتباس أو النقل، أو لم يشمل. فالتدابير التكنولوجية أصبحت تعطي لأصحاب الحقوق السلطة بمراقبة كل استعمال للمصنف وجعل هذه الاستعمالات - وإن خرجت عن حدود الحق التي رسمها قانون حماية حق المؤلف في المادة (٩) - مأجورة (Pay-per-use)^(١). وهذه الحماية للتدابير التكنولوجية بحسب التشريع الأردني مختلفة تماماً عن الحماية التي تطلبها معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف التي اشترطت لحماية التدابير التكنولوجية أن لا تتجاوز حماية حقوق المؤلف المعترف بها حسب اتفاقية برن.

معنى ذلك أن مدى احتكار المصنف لا تحدده إرادة المشرع فحسب بل بإرادة أصحاب الحقوق الذين يقررون وضع أو عدم وضع تدابير تكنولوجية على المصنف، ونوع الحماية التي توفرها التدابير للمصنفات، فالمشرع يقوي إرادة أصحاب الحقوق بمنعه التحايل على التدابير التكنولوجية التي تستخدم للمنع أو الحد من القيام بأعمال غير مرخص بها من قبل أصحاب الحقوق. فيكون أصحاب الحقوق هم من يقررون وجود الاستثناءات أو عدم وجودها، وهم من يقررون أوجه انتفاع الجمهور من المصنف وإن تجاوزوا الحدود التي رسمها المشرع لهذه الحماية، وهذه الظاهرة يسميها الفقه بالتنظيم الذاتي لحق المؤلف (Private ordering)، أي أن تحديد مدى حقوق المؤلف يتم من قبل المستفيدين من هذا الحق على حساب الجمهور، فصاحب الحق أصبح بدلاً عن المشرع^(٢).

المطلب الثاني: أثر التدابير التكنولوجية على الاستثناءات الواردة على حق المؤلف

السؤال المطروح هنا هو معرفة ما إذا كان للمستخدم أن يعتد في مواجهة أصحاب الحقوق بالاستفادة من الاستثناءات الواردة على حق المؤلف حتى يدفع أصحاب الحقوق إلى إلغاء التدابير التكنولوجية التي تمنعه من الاستفادة من هذه الاستثناءات؟ أي بمعنى آخر هل تعتبر الاستثناءات الواردة على حق المؤلف بمثابة حقوق يتمتع بها المستخدمون، بحيث يستطيع المستخدم أن يعتد بهذا الحق، إن وجد، في مواجهة أصحاب الحقوق لمنع التدابير التكنولوجية المانعة من الاستفادة من هذه الاستثناءات، كالنسخة الخاصة الشخصية مثلاً؟ إن التكليف القانوني للاستثناءات هو من أصعب

(٣) A. Lebois, *op. cit.*, n°٣٥.

(١) S. Dusollier, *op. cit.*, n° ٢٦٩ ; A. et H.-J. Lucas, *op. cit.*, n° ٨٩٥, p. ٦٢٥ ; J. Cohen, *Copyright and the jurisprudence of self-help*, Berkeley Technology Law Journal, ١٩٩٨, vol. ١٣, p. ١٠٩٠.

المسائل وأكثرها غموضاً في مجال حق المؤلف، كون المشرع الأردني قد التزم الصمت حيال هذه المسألة مثله مثل أغلب التشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية. أما الفقه والاجتهاد القضائي في الغرب فإنهما لم يهتمتا بهذه المسألة إلا مؤخراً، ويجمع الفقه والقضاء على إنكار صفة الحق لهذه الاستثناءات^(١). ولتوضيح ذلك سنستعرض في البداية الآراء الفقهية والاجتهادات القضائية التي عالجت هذه المسألة، حيث سنتوصل إلى نتيجة مفادها أن الاستثناءات الواردة على حق المؤلف ليست بحقوق يتمتع بها المستخدمون بل مصلحة مشروعة كرسها المشرع في قانون حماية حق المؤلف (أولاً). وبما أن هذه الاستثناءات لم ترق بعد إلى مرتبة الحقوق بل هي مجرد مصالح، حيث سنبحث في مصير هذه المصالح في ظل التدابير التكنولوجية الفعالة (ثانياً).

أولاً: الطبيعة الحقوقية للاستثناءات الواردة على حق المؤلف

يكيف البعض الاستثناءات على أنها دفعوع يستعملها المدعى عليه بدعوى التقليد، ومثلها مثل باقي الدفعوع فهي لا تنتج آثارها القانونية إلا في حال وجود نزاع على حق من حقوق المؤلف ورفع الدعوى على المستخدم، سواء من قبل صاحب الحق في الدعوى المدنية أو النيابة العامة في الدعوى الجزائية^(٢). هذا يعني أن هذا الدفع له خصوصية، فهو لا يثار إلا في صدد دعوى تقليد قائمة عند الاعتداء على حق المؤلف، معنى ذلك أن هذا الدفع لن تكون له أي فائدة في حال الاعتداء على التدابير التكنولوجية المستقلة حمايتها عن حماية حق المؤلف. فعند قيام أحدهم بالاعتداء على تدبير تكنولوجي بهدف القيام بنسخة شخصية خاصة لمصنف محمي فهو يستطيع أن يدفع بأن ما قام به يشكل استثناءً على حق المؤلف، فيما يتعلق باستنساخه للمصنف، غير أن هذا الدفع لن يفيد في الدعوى المقامة عليه لاعتدائه على التدبير التكنولوجي. يضاف إلى ذلك أن هذا التكيف للاستثناءات باعتبارها دفعوعاً تثار في دعوى التقليد، وإن كان هذا التكيف يصف الدور الذي يلعبه الاستثناء في

(٢) في بلجيكا نقض بروكسل الغرفة المدنية، ٢٥ أيار ٢٠٠٤، مقتبسة عن سيفرين دوسوليه، حق المؤلف وحماية المصنفات في البيئة الرقمية، مرجع سابق، بند ٦٢١، ص. ٤٨١؛ في فرنسا أنظر محكمة بداية باريس الغرفة الثالثة ٣٠ نيسان، المنشور على الأسبوع القانوني، الإصدار العام، الجزء الثاني ١٠١٣٥، ص. ١٥٨٣، تعليق كريستوف جيجر؛ بينما ذهبت المحكمة العليا الكندية في ٤ آذار ٢٠٠٤ (١٣ SCC ٢٠٠٤) إلى اعتبار الاستثناءات على حق المؤلف بأنها حقوق للمستخدمين: "إن استثناء الاستخدام العادل هي جزء لا يتجزأ من قانون حق المؤلف وليست مجرد دفع من الدفعوع (...). إن استثناء الاستخدام العادل، شأنه شأن باقي الاستثناءات في قانون حق المؤلف، هو حق من حقوق المستخدمين".

CCH Canadian Ltd. v. Law society of Upper Canada (٢٠٠٤ SCC ١٣)، : « The fair dealing exception is perhaps more properly understood as an integral part of the Copyright Act than simply a defense (...). The fair dealing exception, like other exceptions in the Copyright Act, is a users right. », V. A. Lucas, *Propr. Intell.* ٢٠٠٤، II, p. ٦٣٠.

(١) J.-L. Goutal, *L'environnement de la directive « droit d'auteur et droit voisins dans la société de l'information » en droit international et comparé*, *Comm. com. élcr.* Févr. ٢٠٠٢، p. ١١.

دعوى التقليد، إلا أنه لا يحدد الطبيعة الحقوقية للاستثناء؛ فهذا التكييف يصف وظيفة الاستثناء فقط بصفته دفعا ولا يكفي لتحديد طبيعته الحقوقية^(١).

يكيف آخرون الاستثناءات على أنها بمثابة تنازل ضمني من المؤلف لمصلحة المستفيد من الاستثناء، كون السيطرة على الأفعال التي تشكل الاستثناءات يعتبر مستحيلاً في الكثير من الأحيان، كاستثناء النسخة الخاصة الشخصية، والضرر اللاحق من هذه الاستثناءات هو بسيط نوعاً ما، لذلك يتساهل المؤلف مع هذه الأفعال التي تشكل استثناءً على حقه^(٢). فإذا كان الاستثناء يعبر عن إرادة المؤلف الضمنية بالتنازل أو التساهل عن هذه الاستثناءات، كما يدعي هذا الرأي الفقهي، فإن ذلك يعني أن للمؤلف الحق بمنع هذه الاستثناءات، إما تعاقدياً أو عن طريق وضع تدابير تكنولوجية فعالة للحد منها. إلا أن هذه النتيجة لا تستقيم مع كون هذه الاستثناءات تجد مصدرها من نص القانون وليس من إرادة المؤلف، وهذا ما يؤكد القضاء في أكثر من موضع الذي لا ينفك يذكر بأنه ليس لأطراف العقد أن يتفقا على صفة المؤلف أو على شروط الحماية^(٣). بالإضافة إلى أن التعبير الذي استخدمه القانون الأردني في المادة (١٧) "...دون إذن المؤلف..." لا تترك مجالاً للشك بأن الاستثناءات مفروضة على أصحاب الحقوق بنص القانون وليس بإرادة هؤلاء الضمنية.

فإن لم تكن الاستثناءات تعبر عن تنازل المؤلف الضمني عن حقوقه، إنما مفروضة بحكم القانون على المؤلف، فهل هذا يعني أن هذه الاستثناءات هي حقوق للمستفيدين منها؟ يعطي الفقه تعاريف عديدة للحق، ومن هذه التعاريف يمكننا استخلاص خصائص الحق. فهناك صلة وثيقة بين القانون والحق، فالقانون الوضعي هو مصدر كل الحقوق، إذ لا يتصور قيام حق لا يستند إلى قانون، فهو الذي يكفل احترامها^(٤). والحق كذلك يخول شخصاً من الأشخاص التسلط

(٢) S. Dusollier, *op. cit.*, n° ٦١٧, pp. ٤٧٨-٤٧٩.

(٣) A. Kerever, *Le droit d'auteur est-il anachronique ? Droit d'Auteur*, ١٩٨٣, p. ٣٦٩.

(٤) نقض بروكسيل الغرفة التجارية، ٢٠ كانون أول ١٩٩٣، منشور في مجلة مؤلفون & ميديا (A&M) سنة ١٩٩٦، على ص. ١٤٤: حيث قررت المحكمة بأنه يعود للقاضي وحده تكييف الأعمال بأنها مصنوعات محمية بحق المؤلف أم لا وليس لأطراف العقد تحديد ذلك؛ نقض فرنسا الغرفة المدنية الأولى ٢٩ آذار ١٩٨٩، منشور على الدورية الدولية لحق المؤلف (RIDA)، عدد تموز لسنة ١٩٨٩، ص. ٢٦٢: حيث تؤكد المحكمة بأن تحديد صفة المؤلف لمصنف محمي بحق المؤلف هو من المسائل التي حددها القانون ولا يمكن لجمعية المؤلفين أن تحدد في أنظمتها الداخلية من هو المؤلف.؛ بذات المعنى استئناف باريس الغرفة الأولى ٢١ أيار ٢٠٠٢ منشور على الدورية الدولية لحق المؤلف، عدد كانون ثاني، لسنة ٢٠٠٣، ص. ٣٥٨.

(١) د. عبدالمعنى البدرابي، المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون ونظرية الحق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٦، بند ٢٦٨، ص. ٤٣٢؛ أنظر شفيق شحاتة، محاضرات في النظرية العامة للحق (١٩٤٨ - ١٩٤٩)، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، بلا سنة طبع، بند ٦، ص. ٥: "علاقة الحق بالقانون علاقة المسبب بالسبب ليس إلا. فلا صحة لما يقال في العادة من أن القانون هو مجموعة القواعد القانونية التي تكفل الحقوق فالواقع أن الحق يكفل نفسه بنفسه. ذلك أن الفرض أن الحق هو ذلك الحق الذي قرره القاعدة القانونية. وإذا قررت القاعدة القانونية حقاً من الحقوق فذلك معناه أن لأحد الطرفين أن يستعين بالسلطات العامة لقسر الطرف الآخر على احترام حقه. فالحق ينطوي بذاته على معنى الجزاء..."

على شيء أو اقتضاء أداء معين من شخص آخر على سبيل الانفراد والاستثناء^(١). وهذه السلطة مرتبطة بمصلحة يسعى لها صاحب الحق، وهذه السلطة يمكن أن يعتد بها أمام الغير، فالحق يتميز كذلك بأنه السلطة بمطالبة كافة احترام استثناء صاحب الحق بقيم أو أشياء معينة^(٢). ويتميز الحق أيضاً بوجود دعوى قضائية لحمايته في حال الاعتداء عليه^(٣). ولكل نوع من أنواع الحقوق المالية دعواه الخاصة به. فالحقوق العينية تحمي بدعوى منع المعارضة متى كانت حقوقاً عقارية ودعوى الاستحقاق متى كانت منقولات مادية^(٤)، والحقوق الشخصية المحمية بدعوى التنفيذ العيني، أما حقوق الملكية الفكرية فتحمي بدعوى التقليد. هذا بالإضافة إلى أن الاعتداء على الحقوق العينية أو المعنوية قد يؤدي إلى نشوء حق شخصي لصاحبه ضد المعتدي حسب القواعد العامة في المسؤولية التقصيرية. وأخيراً فإن القانون يمنح الحقوق، وفق شروط معينة، لأشخاص معينين دون غيرهم وهذا ما يميز الحق عن الحريات المدنية التي يتمتع بها الجميع.

إن الحق يفترض دائماً وجود مركز قانوني ممتاز لصاحبه بالنسبة للآخرين، وهو لا يتأتى إلا بأن يكون مضمون الحق، بما يخوله من تسلط أو اقتضاء، في يد صاحب الحق يستأثر به وحده دون سائر الناس. ومعنى ذلك أن الحق يقوم على أساس من عدم التساوي بين مراكز الأفراد، فيختص صاحب الحق بمركز ممتاز يتفرد به دون غيره من الناس. فالمالك يستأثر وحده بالتسلط على ملكه، فلا يكون لأحد من غيره من الناس مثل هذا التسلط على ذات الملك. والدائن كذلك ينفرد وحده دون سائر الناس بقدرة اقتضاء الالتزام من المقترض، فلا يملك أحد غيره مثل هذه القدرة في شأن نفس الالتزام. وهذا ما يميز الحق عن الحريات أو الرخص العامة، مثل حرية الاعتقاد وحرية الاجتماع

(٢) إدوار عيد، الوجيز في المدخل إلى علم القانون، مطبعة نمم، ١٩٧٨، بند ٦١، ص. ٧٦.

(٣) د. شمس الدين الوكيل، نظرية الحق في القانون المدني، مكتبة سيد عبد الله وهبة، بدون سنة طبع، ص. ١٥ وما يليها: "فقول إن صاحب الحق إذ يستأثر ويتسلط فهو حتى يستطيع أن يتمتع بحقه لا بد وأن يقتضي. وهو يقتضي من الناس كافة أن يحترموا استثنائه بقيم أو أشياء معينة. يقتضي منهم ألا يتعرضوا له في تسلطه عليها وهو بعبارة موجزة إذ يستأثر ويتسلط إنما يلقي على كافة واجباً عاماً بالامتناع عن أي عمل من شأنه الإضرار به في استثنائه وتسلطه فكل حق إذن يفترض طرفاً سلبياً يلتزم بامتناع دائم عن وضع أي عقبة في طريق صاحب الحق."

(٤) شفيق شحاته، مرجع سابق، بند ١٥ ص. ١٤: "وفي رأينا أن الدعوى جزء لا يتجزأ من الحق. فليس صحيحاً ما يقال من أن الدعوى قد لا تستند إلى حق". وعلى ص. ١٥ يتابع العلامة الكبير: "على أن الدعوى لا تعتبر لذلك كله من العناصر المكونة للحق. فهي لا تنفك ملازمة له لأنها أثر من آثاره. فإن أثر الحق كما قلنا هو إمكان القيام ببعض الأعمال المعينة جبراً عن الطرف الآخر في العلاقة القانونية. على أن الإيجاب يكون بالالتجاء إلى المحاكم التي تتولى مهمة إكراه من عليه الحق على التسليم لصاحب الحق بحقه. فالتناقض هو أثر من آثار الحق لأن القيام بالأعمال التي يخولها القانون لصاحب الحق قد لا يتحقق إلا من طريقه."

(٥) ومن الدعاوى التي تحمي باقي الحقوق العينية دعوى تقرير حق الانتفاع ودعوى تقرير الارتفاق، وهي دعاوى يرفعها صاحب الانتفاع أو الارتفاق ضد المالك الذي ينكر عليه حقه، أنظر عبد المنعم البدر، مرجع سابق، بند ٥٥٠، ص. ٨١١.

وحرية التنقل وحرية التعاقد، فهذه الحريات لا تعرف فكرة الاستثناء أو التفرد، كون جميع أفراد المجتمع يتمتعون بهذه الحريات على قدم المساواة، دون استثناء أو تفرد^(١).

فعند الأخذ بعين الاعتبار بهذه المعايير لن يكون بالإمكان اعتبار الاستثناءات الواردة على حق المؤلف حقوقاً للمستفيدين، فهي لا تمنحهم سلطة على المصنف، ولا على جانب من جوانب استعمال المصنف. والمستخدم كذلك لا يتمتع بسلطة قانونية خاصة يستطيع أن يعتد بها أمام الغير تسمح له بأن يطالب الغير شيئاً أو أن يضع على كاهل الغير التزاماً. فالاستثناءات كما رأينا هي من الدفع التي يمكن أن تثار أمام أصحاب الحقوق على المصنف، وهي بالتالي لا يعتد بها أمام أصحاب الحقوق إلا في صدد دعوى التقليد. كما لا توجد أي دعوى خاصة لحماية هذه الاستثناءات كما هو الحال بالنسبة للمؤلف الذي يحمي حقه بدعوى التقليد. كما أن الاستثناء لا يمنح المستفيد منه الاستثناء أو مركزاً ممتازاً يتفرد به عن غيره، فكل المستخدمين يمكنهم الاستفادة من هذا الاستثناء. فأى شخص مخول بأن يستنسخ من المصنف نسخة شخصية خاصة أو أن يستشهد به أو ينقله في اجتماع عائلي خاص. فالاستفادة من الاستثناء لا تقرر لمصلحة شخص دون غيره، فليس لأي كان الاستثناء بالاستثناء، وهذا هو النقد الرئيسي الممكن توجيهه إلى تكييف الاستثناء على أنه حق^(٢).

إن الاستثناء، في واقع الحال، الذي هو قاعدة قانونية تمنح المستفيد منها دعوى التقليد، ليس إلا نتيجة للأخذ بعين الاعتبار لبعض المصالح المشروعة، والمصلحة ليست بحق، ذلك أن المصلحة لا تعطي المستفيد منها أي سلطة قانونية خاصة في مواجهة الغير إلا إذا جعل منها القانون حقاً أو حرية مدنية. والمصلحة كذلك ممكن أن تفسر السبب من وراء سن قاعدة قانونية حسمت نزاعاً بين المصالح. وهذا هو الحال بالنسبة للاستثناءات الواردة على حق المؤلف. فعندما كرس المشرع الأردني هذه الاستثناءات فإنه يعترف بأهمية المصالح التي تقف وراء هذا الاستثناء أو ذاك في مواجهة حق المؤلف الاحتكاري. وهو بذلك يحسم النزاع الناشئ بين وجود حق المؤلف أو ممارسته ومصلحة المدرس في الاعتماد على مصنف محمي بحق المؤلف كوسيلة للإيضاح في محاضراته^(٣)، على سبيل المثال، أو مصلحة الطالب في الحصول على نسخة شخصية خاصة لمحاضرات مدرسه إلخ^(٤). فالاستثناء يترجم رغبة المشرع الأخذ بعين الاعتبار بهذه المصالح دون تكريس حق عليها لمصلحة المستفيدين. وفي حالات أخرى فإن المشرع لا يأخذ بعين الاعتبار مجرد مصالح بل حريات مدنية يكون من شأن ممارستها إثارة نزاع مع حقوق المؤلف الاحتكارية، مثل

(١) د. حسن كيرة، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩، ص. ٤١٩ وما يليها.

(٢) S. Dusollier, *op. cit.*, p. ٤٨٣.

(١) المادة ١٧/ج من قانون حماية حق المؤلف الأردني.

(٢) المادة ١٧/ب من قانون حماية حق المؤلف الأردني.

حرية التعبير أو حرية الصحافة والإعلام التي أخذها المشرع بعين الاعتبار بالاستثناء الوارد في المادة (١٧/د) ألا وهو الاستشهاد بالمصنف، وكذلك في المادة (١٨) عندما أجاز المشرع للصحف أن تنقل ما ينشر في الصحف الأخرى من مقالات ذات طابع إخباري تشغل الرأي العام، وكذلك الاستثناء الوارد في المادة (١٩) عندما أجاز للصحف وغيرها من وسائل الإعلام أن تنشر دون إذن المؤلف مصنفه الذي يلقي علناً أو يكون موجهاً للعامه^(١).

وفي جميع الأحوال، فإن هذه المصالح مجردة كانت أو على شكل حريات مدنية لا تمنح المستفيد منها سلطة يفرضها على الغير أو يستأثر بها، بل هي مجرد قواعد قانونية فرضها المشرع للموازنة بين المصالح المتضاربة، أو كما يسميها البعض وسائل للتخفيف من الاحتكار الذي يمنحه حق المؤلف^(٢).

ثانياً: مصير الاستثناءات الواردة على حق المؤلف في ظل التدابير التكنولوجية

بعد أن تم تكييف الاستثناء على أنه مصلحة، وجب معرفة مصير هذه الاستثناءات في مواجهة التدابير التكنولوجية وموقف المشرع الأردني من هذه المسألة.

إن النظام القانوني لحق المؤلف يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي لا تنحصر فقط في حماية المصالح الأدبية أو المالية للمؤلف، بل كذلك لتحفيز الإبداع ونشر المصنفات للجمهور، لذلك فإن الاستثناءات الواردة على حق المؤلف تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام. كما أن تكييف الاستثناء باعتباره مصلحة، أخذها المشرع بعين الاعتبار، يعطي الاستثناء مركزاً إيجابياً. فهو وإن كان ميزة لم ترق بعد لمرتبة الحق، إلا أن هذا التكييف يعطي الاستثناء دوراً إيجابياً أفضل بكثير من الدور السلبي الذي يعطيه تكييف الاستثناء باعتباره مجرد تساهل أو تنازل ضمنى للمؤلف. إلا أن هذا الدور الإيجابي للاستثناء، كما سبق ورأينا، لا يخول المستفيدين منه رفع دعوى لحماية المصلحة المرجوة من تكريس الاستثناء. وعلى الرغم من ذلك يسعى بعض الفقهاء - وإن عارضوا تكييف الاستثناء على أنه حق - لاعتبار القواعد القانونية التي تكرر هذه الاستثناءات قواعد أمر لا يجوز مخالفة أحكامها، وبالتالي ليس للمؤلف أن يحد من هذه الاستثناءات بوضعه تدابير تكنولوجية فعالة^(٣).

(٣) Ch. Geiger, *Droit d'auteur et droit du public à l'information, Approche de droit comparé*, Litec, ٢٠٠٤.

(٤) F. Ost, *Entre droit et non-droit : L'intérêt*, in *Droit et intérêt*, vol. ٢, Bruxelles, Publications des Facultés universitaires St-Louis, ١٩٩٠, p. ١٣٩.

(١) L. Guibault, *Copyright Limitations and Contracts : An Analysis of the Contractual Overridability of Limitations on Copyright*, Kluwer Law International, ٢٠٠٢ ; J. Cohen, *Copyright and the jurisprudence of self-help*, *Berkeley Tech. L. J.*, ١٩٩٨, Vol. ١٣, p. ١٠٩٢ ; P. B. Hugenholtz, *Copyright, Contract and Code – What Will remain of the Public Domain?*, in *Brooklyn J. Int'L L.*, ٢٠٠٠, Vol. XXVI, n° ١, p. ٧٨.

إن القاعدة الآمرة هي التي لا يجوز مخالفة أحكامها، إذ أنها تتناول أموراً تتصل بكيان المجتمع ومقوماته الأساسية وبالنظام العام حيث يحرص المشرع على عدم المساس بها حفاظاً على النظام العام الذي يقوم عليه المجتمع، وبالتالي لا يباح للأفراد أن يتخذوا سلوكاً يتعارض مع الحكم الذي تقررته^(١). أما القاعدة المكملّة فتتنظم مسائل خاصة لا تعني المجتمع في مجموعه بل تتعلق بمصالح خاصة لأطراف العلاقة القانونية. ومن ثم يكون معيار التفرقة بين هذين النوعين من القواعد هو موقف القاعدة من النظام العام والآداب في المجتمع، بحيث تكون القاعدة آمرة متى يراد منها المحافظة على النظام العام للمجتمع أو حماية الآداب فيه أما عندما لا يكون الغرض المقصود هو المحافظة على النظام العام أو حماية الآداب بل تنظيم مصالح خاصة للأفراد، كانت القاعدة مكملّة^(٢).

رأينا أن الاستثناءات تبررها مصالح مثل حرية التعبير وحرية الصحافة ونشر التعليم وحرية الحياة الخاصة وهذه كلها مصالح عامة، والقواعد القانونية التي غايتها المحافظة على هذه المصالح هي، دون شك، قواعد آمرة غير أن القواعد الآمرة تنحصر فعاليتها في العقود، حيث تبطل العقد أو الشرط الذي يخالفها، وهذا ما يمكن أن يحصل عندما تكون التدابير التكنولوجية هي عبارة عن الضمان التقني للعقد^(٣). فالتدابير التكنولوجية يمكن أن تترجم تقنياً، أو أن تفعل تقنياً شروط العقد المبرم بين صاحب الحق والمستخدم، مثل عقود الترخيص بين صاحب الحق على برنامج حاسوب محمي بحق المؤلف ومستخدم مقابل عوض مالي لاستخدام البرنامج فالتدابير التكنولوجية في هذه الحالة يكون تنفيذاً لشروط العقد التي تحدد مدى ومدة الاستعمال المسموح به للمستخدم. فإذا كان في العقد شروط مخالفة للقواعد الآمرة التي تكرر الاستثناء كأن يحرم المستخدم من استثناء النسخة الخاصة، فإن هذه الشروط تكون باطلة، بالتالي فإنه من غير المتصور أن يمنح صاحب الحق، بواسطة التدابير التكنولوجية، ما حرم منه عقدياً لمخالفته القواعد الآمرة، ففي هذه الحالة فإن الاستمرار بوضع التدابير التكنولوجية سيكون مخالفاً لمبدأ تنفيذ العقود بحسن نية^(٤).

(٢) عبد المنعم فرج الصدة، أصول القانون، دار النهضة العربية، ١٩٧٨، بند ٤٧، ص. ٧٠ وما يليها.

(٣) توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، منشأة المعارف الإسكندرية، ط٢، ١٩٨١، ص. ٧٦ وما يليها.

(٤) G. Vercken, *La copie privée un avenir préservé ou compromis ?*, *Revue Lamy Droit de l'Immatériel*, sup. n°٢٥, mars ٢٠٠٧, p. ٤٣:

حيث يعتبر كاتب المقال (جيل فيركن) أن استثناء النسخة الخاصة لا تبرره المصلحة العامة إنما استحالة السيطرة على هذا النوع من الاستثناءات، هذه السيطرة التي استعادها أصحاب الحقوق بواسطة التدابير التكنولوجية بالتالي فهو لا يستهجن الآراء الفقهية الراضية لحماية هذا الاستثناء من التدابير التكنولوجية الذي لا يقوم على أي اعتبار من اعتبارات المصلحة العامة.

(١) S. Dusollier, *op. cit.*, n° ٦٥٩, p. ٥١٠.

أنظر نص المادة (١/٢٠٢) من القانون المدني الأردني يجب تنفيذ العقد لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية.

إلا أن التدابير التكنولوجية ليس بالضرورة أن تكون أدوات لتفعيل العقود المبرمة بين أصحاب الحقوق والمستخدمين، مثال ذلك التدابير التكنولوجية الموضوعة على دعائم مادية المانعة من نسخ المصنف، فعند شراء المستخدم لدعامة مادية (قرص مدمج عليه أغاني) فإنه لا يبرم أي عقد مع صاحب الحق على المصنف. على الرغم من ذلك فإن تكييف القواعد القانونية بأنها قواعد أمرة لا ينحصر على إبطال الشروط المخالفة لها في العقود فحسب بل يمكن أن يمنع حتى التصرفات أحادية الجانب المخالفة لأحكام هذه القاعدة^(١).

وعلى الرغم من وجهة هذا الرأي الفقهي إلا أنه من الصعب تصور مستخدم قادر على منع صاحب الحق من وضع تدابير تكنولوجية تمس الاستثناءات التي يستفيد منها باعتماده فقط على تكييف الاستثناء على أنه قاعدة أمرة. كما أن التحايل على التدابير التكنولوجية، حتى وإن كان بهدف الاستفادة من الاستثناءات، يعد مخالفاً لأحكام قانون حماية حق المؤلف الأردني. فقد كان اختيار المشرع الأردني بعدم منح أي امتياز للاستثناءات في ظل التدابير التكنولوجية، فهو لا يشير لا من قريب أو من بعيد إلى الاستثناءات الواردة على حق المؤلف^(٢). كما أن تكييف الاستثناءات بأنها قواعد أمرة ليس له أن يبرر التحايل على هذه التدابير، وبالتأكيد لن يبرر الأعمال التحضيرية^(٣). غير أن اعتبار الاستثناءات من القواعد الأمرة، نظراً لأهمية المصالح المبررة لوجود مثل هذه الاستثناءات، يمكن أن يضمن للاستثناءات مكانة خاصة في النظام القانوني لحق المؤلف، حيث كان يجب على مشرعي الأردن أخذها بعين الاعتبار عندما كرس الحماية القانونية للتدابير التكنولوجية.

كما أن المشرع الأردني لم يتقيد بمعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف التي تؤكد على ضرورة المحافظة على حريات المستخدمين، فنجد ذلك في ديباجة المعاهدة: "إن الأطراف المتعاقدة، إذ تحدها الرغبة في تطوير حماية حقوق المؤلفين في مصنفاتهم الأدبية والفنية والحفاظ عليها بطريقة تكفل أكبر قدر ممكن من الفعالية والاتساق، ... وإذ تقر بالحاجة إلى المحافظة على توازن بين حقوق المؤلفين ومصلحة عامة الجمهور، لاسيما في مجالات التعليم والبحث و إمكانية الاطلاع على المعلومات، ...". بالإضافة إلى أن المادة (١١) من ذات المعاهدة، التي تكرس الحماية القانونية

(٢) S. Dusollier, *op. cit.*, n° ٦٦٠, pp. ٥١٠ et s. ; J. Cohen, *op. cit.*, p. ١٠٩٢.

(٣) كما فعل عند تكريسه للحقوق المجاورة لحق المؤلف في المادة ٢٣ من قانون حق المؤلف حيث نص في مطلع هذه المادة "مع مراعاة أحكام المادة ١٧ من هذا القانون".

(٤) حسب نص المادة (٢/٥٥) : "صنع أو استورد أو باع أو عرض لغايات البيع أو التأجير أو حاز لأي غاية تجارية أخرى أو وزع أو قام بأعمال دعائية للبيع والتأجير لأي قطعة أو جهاز أو خدمة أو وسيلة تم تصميمها أو إنتاجها أو استعمالها لغايات الاحتيال أو إبطال أو تعطيل أي من التدابير التكنولوجية الفعالة".

للتدابير التكنولوجية، تؤكد وجوب النص في قوانين الدول المتعاقدة على حماية مناسبة للتدابير التكنولوجية التي تمنع من مباشرة أعمال لم يصرح بها المؤلفون المعنيون أو لم يسمح بها القانون. وعند بحثنا في الطبيعة الحقوقية للاستثناءات وجدنا أنها ليست مجرد تساهل أو تنازل ضمنى للمؤلف بل جزء لا يتجزأ من النظام القانوني للملكية الأدبية والفنية، فالاستثناءات هي من الأسباب الرئيسية التي تشجع على تداول المصنفات لدى الجمهور^(١). إلا أن المشرع الأردني في المادة (٥٤/ج) و المادة (٥٥/ج) يشير إلى التدابير التكنولوجية على أنها حقوق، فهو بالتالي يكرس حقوق ملكية فكرية بدون أي استثناء وهي سابقة تشريعية ينفرد بها المشرع الأردني، فحقوق الملكية الفكرية هي بطبيعتها حقوق مقيدة بالاستثناءات.

الخاتمة والتوصيات

هل للملكية الأدبية والفنية وجود في البيئة الرقمية؟ يعلن بعض الفقهاء موت حق المؤلف في البيئة الرقمية، فبحسب هؤلاء فإن التدابير التكنولوجية والحماية التي يوفرها لها القانون أصبحت قادرة وحدها على احتكار المصنف لمصلحة المؤلف بحيث أصبح دور الملكية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية مقتصرًا على معاقبة الاعتداءات على التدابير التكنولوجية^(٢). إن حق المؤلف يحتاج للتدابير التكنولوجية في البيئة الرقمية والتدابير التكنولوجية تحتاج للقانون لحمايتها من التحايل عليها، ولا أحد ينكر ضرورة حماية هذه التدابير التي تستمد شرعيتها من شرعية حق المؤلف نفسه. لكن هل كانت حماية المشرع الأردني لهذه التدابير مناسبة كما تطلبت معاهدتا الويبو بشأن حق المؤلف والويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي؟ يمكننا القول أن حماية التدابير التكنولوجية لا تحقق التوازن الذي كان من المفروض أن يحققه قانون حماية حق المؤلف الأردني بين مصالح المؤلف ومصالح جمهور المستخدمين. فكما رأينا أن

(١) J. H. Spoor, *General Aspects of Exceptions and Limitations to Copyright*, in *Les Frontières du droit d'Auteur : Ses limites et Exception*, Actes du Congrès de l'ALAI ١٩٩٨, Australian Copyright Council, ١٩٩٩, p. ٢٧ : « Far from being just a minor appendix to the copyright rule, let alone a more blot on the copyright landscape, exceptions to copyright are an indispensable complement to the exclusive right. Together, they form an important part of the balance between the author's rights and the interests of the community. »

(٢) G. Lunney, *The Death of Copyright : Digital Technology, Private Copying and the Digital Millennium Copyright Act*, Va. L. Rev., ٢٠٠١, vol. ٨٧, p. ٨١٤ ; T. Vinje, *Should we begin digging copyright grave?*, EIPR, ٢٠٠٠, p. ٥٥١ ; R. Denicola, *Mostly dead? Copyright law in the new millennium*, J. of Copyright Soc'y U.S.A., ٢٠٠٠, vol. ٤٧, p. ١٩٣.

المشكلة الرئيسية التي تواجهها التدابير التكنولوجية هي أنها تعطي السلطة لأصحاب الحقوق ليجددوا بأنفسهم مدى الاحتكار الذي سيستفيدون منه على مصنفاتهم. فهم من يقررون إن كانوا سيشملون مصنفاتهم بتدابير تكنولوجية أم لا، وعندما يقررون ذلك سيكون استعمال المصنف والوصول إليه مسيطراً عليه من قبلهم. إن ذلك من شأنه أن يعطي للمؤلفين حقوقاً مطلقة على مصنفاتهم، وطبيعة حق المؤلف تتنافى أصلاً مع كونه حقاً مطلقاً؛ فبحسب المفهوم التحليلي للحق الذي تبناه مشرعنا الأردني فإن حقوق المؤلف محددة على سبيل الحصر وممنوحة من المشرع الذي يقرر ما إذا كان يرغب بمنح المؤلف حقوقاً له. غير أن السلطة الممنوحة للمؤلف بمنع الآخرين من الوصول لمصنفه أو استعماله لا يجعل من حق المؤلف المالي حقاً إجمالياً، فبحسب النظام الإجمالي فإن كل أشكال الاتصال مع الجمهور تكون حكرًا للمؤلف سواء أكان الاتصال مباشراً أو غير مباشر، أي عن طريق دعامة مادية، والتواصل مع الجمهور لا يشمل استعمال المصنف والوصول إليه. لذلك فإننا نقترح على مشرعنا الأردني، وحتى تتسجم الحماية التي قررنا للتدابير التكنولوجية مع حماية حق المؤلف، أن يعدل نص المادة (٥٥) من قانون حماية حق المؤلف، وذلك بعدم اعتبار التحايل أو الإبطال مخالفاً لأحكام القانون إلا إذا كان ذلك بهدف الاعتداء على حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة في المواد (٨) و(٩) و(٢٣).

أما بالنسبة للإشكالية التي تثيرها التدابير التكنولوجية فيما يتعلق بالاستثناءات الواردة على حق المؤلف، فلقد رأينا أن استفادة المستخدمين من هذه الاستثناءات أصبحت تعتمد على إرادة المؤلفين. غير أن الاستثناءات ما هي إلا ترجمة لرغبة المشرع الأخذ بعين الاعتبار لمصالح مشروعة مثل حرية التعبير أو احترام الحياة الخاصة. وهذا ما لم يفعله مشرعنا الأردني عندما كرس الحماية القانونية للتدابير التكنولوجية. فمشرعنا لا يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى هذه الاستثناءات في المادتين (٥٤) و(٥٥). إذ من المهم الأخذ بعين الاعتبار هذه المصالح عند وضع خطوط دفاعية لحماية المصنف، تقنية كانت أو قانونية. لذلك كان على مشرعنا الأردني أن يكون أكثر انسجاماً مع نفسه بأن لا يخضع وجود الاستثناء لإرادة المؤلف، فالاستثناء يستفيد منه المستخدم، بحسب تعبير مشرعنا في المادة (١٧) من قانون حماية حق المؤلف، "بدون إذن المؤلف". أما المشرع البلجيكي فنراه قد قدم حلاً جذرياً بأن سمح للمستخدمين الراغبين بالاستفادة من استثناءات تمنعها تدابير تكنولوجية التقدم بطلب لرئيس محكمة البداية المختصة لإجبار أصحاب الحقوق بضمان الاستفادة من الاستثناء، وجذرية هذا الحل تكمن في أن المشرع البلجيكي يجعل من الاستثناءات حقوقاً للمستخدمين. ومن التجارب الأخرى التي من الممكن الاستفادة منها تجربة المشرع الأمريكي الذي يجبر أصحاب الحقوق على إدخال تدابير تكنولوجية تضمن للمستخدمين الاستفادة من بعض الاستثناءات وذلك في قانون

التسجيل الصوتي البيتي لعام ١٩٩٤ (Audio Home Recording Act ١٩٩٤). ويفرض هذا القانون إدخال تدابير في أجهزة التسجيل الصوتي تسمح للمستخدمين القيام بعدد معين من النسخ^(١).

إن أضعف الإيمان هو أن يعدل مشرعنا الأردني نصوص المادتين (٥٤) و(٥٥) من قانون حماية حق المؤلف لتصبح كالآتي:

المادة (٥٤)

أ. مع مراعاة أحكام المواد (١٧) و(٢٠) و(٢٥) من هذا القانون، يعتبر مخالفاً لأحكام هذا القانون كل من قام بأي من الأفعال الآتية:-

١- حذف أو غير أي معلومات واردة في شكل إلكتروني دون إذن صاحب الحق فيها لضمان إدارة الحقوق.

٢- وزع أو استورد لأغراض التوزيع أو أذاع أو نقل إلى الجمهور دون إذن نسخا من مصنفات أو أداءات مثبتة أو تسجيلات صوتية مع علمه أو إذا توافرت الأسباب والقرائن الكافية للعلم بأنه قد حذفت منها أو غيرت فيها، دون إذن، معلومات واردة في شكل إلكتروني تكون ضرورية لإدارة الحقوق.

ب- لغايات هذه المادة يقصد بعبارة (المعلومات التي تضمن إدارة الحقوق) أي معلومة تزود من أصحاب الحقوق والتي تسمح بالتعرف على ما يأتي:-

١. المصنف أو التسجيل الصوتي أو الأداء.

٢. المؤلف أو المؤدي أو منتج التسجيل الصوتي.

٣. صاحب الحق في المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي.

٤. الشروط الواجب توافرها للاستفادة والانتفاع من المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي.

٥. أي أرقام أو تشفير يرمز إلى بيان تلك المعلومات.

ج- تطبق أحكام المواد (٤٦) (٤٧) (٤٩) (٥٠) (٥١) من هذا القانون في حال الاعتداء على أي من الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة."

المادة (٥٥)

أ. مع مراعاة أحكام المواد (١٧) و(٢٠) و(٢٥) من هذا القانون، يعتبر مخالفاً لأحكام هذا القانون كل من قام بأي من الأفعال الآتية:-

(١) V. S. Dusollier, *op. cit.*, n°٦٩٦, p. ٥٤٠ et s.

- ١- تحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة أو أبطل أو عطل أيًا منها، وذلك بهدف الاعتداء على أي من حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة الواردة في المواد (٨) (٩) و(٢٣).
- ٢- صنع أو استورد أو باع أو عرض لغايات البيع أو التأجير أو حاز لأي غاية تجارية أخرى أو وزع أو قام بأعمال دعائية للبيع والتأجير لأي قطعة أو جهاز أو خدمة أو وسيلة تم تصميمها أو إنتاجها أو استعمالها لغايات التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة أو إبطال أو تعطيل أي منها.
- ب- لغايات هذه المادة يقصد بعبارة (بالتدابير التكنولوجية الفعالة) أي تكنولوجيا أو إجراء أو وسيلة تتبع كالتشفير أو ضبط استخراج النسخ والتي تستخدم لمنع أو الحد من القيام بأعمال غير مرخص لها من قبل أصحاب الحقوق أو لم يسمح بها القانون فيما يتعلق بمصنفاتهم.
- ج- تطبق أحكام المواد (٤٦) (٤٧) (٤٩) (٥٠) (٥١) من هذا القانون في حال الاعتداء على أي من التدابير (بدلاً من عبارة حقوق) المنصوص عليها في هذه المادة.

قائمة المراجع

مراجع عامة

- إدوار عيد، الوجيز في المدخل إلى علم القانون، مطبعة نمم، ١٩٧٨.
- إدوار عيد، حق المؤلف والحقوق المجاورة، منشورات صادر، ط ١، ٢٠٠١.
- أنور سلطان، المبادئ القانونية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤.
- توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، منشأة المعارف الإسكندرية، ط ٢، ١٩٨١.
- د. حسن كيرة، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩.
- خاطر لطفي، قانونا حماية حق المؤلف والرقابة على المصنفات، دار المعارف، ط ١، ١٩٨٨.
- شفيق شحاتة، محاضرات في النظرية العامة للحق (١٩٤٨ - ١٩٤٩)، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، بلا سنة طبع.
- شفيق شحاتة، محاضرات في النظرية العامة للحق أُلقيت على طلبة السنة الأولى بكلية الحقوق ١٩٤٨ - ١٩٤٩، دار النشر للجامعات المصرية، بلا سنة نشر.
- شمس الدين الوكيل، نظرية الحق في القانون المدني، مكتبة سيد عبد الله وهبة، بدون سنة طبع.
- عبد الحميد المنشاوي، حماية الملكية الفكرية وأحكام المراقبة على المصنفات الفنية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٢.
- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج. (٨)، حق الملكية، دار النهضة العربية، ١٩٦٧.

- د. عبد المنعم فرج الصدة، أصول القانون، دار النهضة العربية، ١٩٧٨.
- أ. د. عبدالرشيد مأمون، د. محمد سامي عبد الصادق، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الكتاب الأول حقوق المؤلف، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- د. عبد المنعم البدر اوي، المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون ونظرية الحق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٦.
- عبد الباسط جميعي، محمد سلام مذكور، عبد المنعم حسني، عادل تحتوت، الوسيط في شرح القانون المدني الأردني، رقم ٤٣ سنة ١٩٧٦.
- معوض عبد التواب، الوسيط في قضاء الأمور المستعجلة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٤.

مراجع خاصة

- جمال الحسن، الحق والقانون، المجلة القضائية لنشر مقررات المحاكم والبلاغات العامة والموضوعات العلمية الحقوقية، السنة الأولى، العدد ٦، عمان، نيسان ١٩٣٦، ص. ٤٣٥.
- حازم عبدالسلام المجالي، حماية الحق المالي للمؤلف، دار وائل، ٢٠٠٠.
- ديالا عيسى ونسه، حماية حقوق التأليف على شبكة الإنترنت، دراسة مقارنة، منشورات صادر، ٢٠٠٢، بند ١٥٣ ص. ١٣٤.
- عبد الباسط جميعي، سلطة القاضي الولائية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، عدد ٢، يوليو ١٩٦٩، ص. ٥٧١.
- مدحت الحسيني، منازعات التنفيذ، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥.

المراجع الأجنبية

Ouvrages

- Dusollier (S.), *Droit d'auteur et protection des œuvres dans l'univers numérique*, Larcier, ٢٠٠٧.
- Fitzgerald (B.), Fitzgerald (A.), Middketon (G.), Lim (Y.), Beale (T.), *Internet and E-commerce law*, Thomson, ٢٠٠٧.
- Lucas (A.), *Droit d'auteur et numérique*, Litec, ١٩٩٨.
- Lucas (A.), Lucas (H.-J.), *Traité de la propriété littéraire et artistique*, Litec, ٢٠٠٦.
- Pollaud-Dulian (F.), *Le droit d'auteur*, Economica, ٢٠٠٥.
- Pollaud-Dulian (F.), *Le droit de destination*, LGDJ, ١٩٨٩.

- Vivant (M.), Bruguière (J.-M.), *Droit d'auteur*, Dalloz, ١^{er} éd., ٢٠٠٩.

Articles

- Cohen (J.), *Copyright and the jurisprudence of self-help*, *Berkeley Technology Law Journal*, ١٩٩٨, vol. ١٣, p. ١٠٩٠.
- Cohen (J.), *Copyright and the jurisprudence of self-help*, *Berkeley Tech. L. J.*, ١٩٩٨, Vol. ١٣, p. ١٠٩٢.
- Denicola (R.), *Mostly dead? Copyright law in the new millennium*, *J. of Copyright Soc'y U.S.A.*, ٢٠٠٠, vol. ٤٧, p. ١٩٣.
- de Werra (J.), *Le régime des mesures techniques de protection selon les traités de l'OMPI, le Digital Millennium Copyright Act, les directives européenne et d'autres législations (Japon, Australie)*, *RIDA*, juill. ٢٠٠١, p. ٦٧.
- Desurmont (Th.), *Le droit de l'auteur de contrôler la destination des exemplaires sur lesquels son œuvre se trouve reproduite*, *RIDA*, juil. ١٩٨٧, p. ٢١.
- Fiscor (M.), *The law of Copyright and the Internet*, Oxford, ٢٠٠٢.
- Geiger (Ch.), *Droit d'auteur et droit du public à l'information, Approche de droit comparé*, Litec, ٢٠٠٤.
- Ginsburg (J.), *Developments in US Copyright Since the Digital Millennium Copyright Act, Part I*, *RIDA* avril ٢٠٠٣, p. ٢٤١.
- Ginsburg (J.), *Essay: from having copies to experiencing works: The development of an access right in U.S. Copyright law*, *J. Copyright Soc'y U.S.A.*, p. ١١٣.
- Gordon (W.), *An Inquiry into the Merits of Copyright : The Challenges of Consistency, consent, and Encouragement Theory*, *Stan. L. Rev.*, ١٩٨٩, Vol. ٤١, p. ١٣٨٣.
- Goutal (J.-L.), *L'environnement de la directive « droit d'auteur et droit voisins dans la société de l'information » en droit international et comparé*, *Comm. com. élcr. Févr.* ٢٠٠٢, p. ١١.
- Goutal (J.-L.), *Traité OMPI du ٢٠ décembre ١٩٩٦ et conception française du droit d'auteur*, *RIDA* ٢٠٠١, n° ١٨٧, p. ٩٣.

- Guibault (L.), *Copyright Limitations and Contracts : An Analysis of the Contractual Overridability of Limitations on Copyright*, Kluwer Law International, ٢٠٠٢.
- Heid (T.), *Copyright in the EU and United States: What “Access Right”?*, *EIPR*, ٢٠٠١, p. ٤٦٩-٤٧٧.
- Hugenholtz (P. B.), *Copyright, Contract and Code – What Will remain of the Public Domain?*, in *Brooklin J. Int’L. L.* ٢٠٠٠, Vol. XXVI, n° ١, p. ٧٨.
- Kerever (A.), *Le droit d’auteur est-il anachronique ? Droit d’Auteur*, ١٩٨٣, p. ٣٦٩.
- Landan (M.), *Has the Digital Millenium Copyrigt really Created a New exclusive Right of Access ? : Attempting to Reach a Balance Between User’s and Content Provider’s Rights*, *Journal of Copyright Society*, ٢٠٠١, p. ٢٧٧-٣١١.
- Latreille (A.), Maillard (Th.), *Mesure technique de protection et d’information*, *J-Cl. civ. PLA*, fasc. ١٦٦٠, ٢٠٠٧.
- Lebois (A.), *Le droit de location et la structure des droits patrimoniaux : la théorie du droit de destination bousculée*, *D. aff.* ٢٠٠٢, p. ٢٣٢٢.
- Liu (J.), *Owning Digital Copies : Copyright law and the incidents of Copy Ownership*, *William and Mary Law Review*, ٢٠٠١, Vol. ٤٢, p. ١٢٤٥-١٣٦٦.
- Lunney (G.), *The Death of Copyright : Digital Technology, Private Copying and the Digital Millennium Copyright Act*, *Va. L. Rev.*, ٢٠٠١, vol. ٨٧, p. ٨١٤.
- Ost (F.), *Entre droit et non-droit : L’interet*, in *Droit et intérêt*, vol. ٢, Bruxelles, Publications des Facultés universitaire St-Louis, ١٩٩٠.
- Randal C. Picker, *Mistrust-based digital rights management*, *J. Telecomm. & High Tech. L.* ٤٧.
- Robin (A.), *Droits patrimoniaux. Généralité. Droit d’exploitation. Présentation (CPI, art. L. ١٢٢-١ à L. ١٢٢-٩)*, *J. Cl. fasc.* ١٢٤٠, ٢٠٠٧.
- Samuelson (P.), *Intellectual property and the digital economy : why the anti-circumvention regulations need to be revised*, *Berkeley Tech. L. J.*, ١٩٩٩, Vol. ١٤, p. ٥١٩-٥٦٦.

- Sirinelli (P.), *L'étendue de l'interdiction de contourner les mesures techniques protégeant l'accès aux œuvres et les droits des auteurs : exceptions et limitations – Rapport général*, in *Régimes complémentaires et concurrentiels au droit d'auteur*, Actes du Congrès de l'ALAI, ١٣-١٧ juin ٢٠٠١, New York, ALAI-USA, Inc., ٢٠٠٢, p. ٤٢٥.
- Spoor (J. H.), *General Aspects of Exceptions and Limitations to Copyright*, in *Les Frontières du droit d'Auteur : Ses limites et Exception*, Actes du Congrès de l'ALAI ١٩٩٨, Australian Copyright Council, ١٩٩٩, p. ٢٧.
- Vercken (G.), *La copie privée un avenir préservé ou compromis ?*, *Revue Lamy Droit de l'Immatériel*, sup. n°٢٥, mars ٢٠٠٧, p. ٤٣.
- Vinje (T.), *Should we begin digging copyright grave?*, *EIPR*, ٢٠٠٠, p. ٥٥١.
-

قرارات وأحكام قضائية

محاكم أردنية:

- بداية جزاء شمال عمان رقم (٢٠٠٨/٧١٩) تاريخ ٢٠٠٩/٦/٣٠ (غير منشور).
- محكمة استئناف عمان بقرار رقم (٢٠٠٩/٤٩٣٩١) صدر تدقيقاً بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٨ (غير منشور).
- قرار محكمة بداية جزاء عمان رقم ١٨٦٩ / (غير منشور) ٢٠٠٩.

محاكم أجنبية:

- نقض بروكسل الغرفة المدنية، ٢٥ أيار ٢٠٠٤، مقتبسة عن سيفرين دوسوليه، حق المؤلف وحماية المصنفات في البيئة الرقمية، مرجع سابق، بند ٦٢١، ص. ٤٨١.
- محكمة بداية باريس الغرفة الثالثة ٣٠ نيسان، المنشور على الأسبوع القانونية، الإصدار العام، الجزء الثاني ١٠١٣٥، ص. ١٥٨٣، تعليق كريستوف جيجر.
- نقض بروكسل الغرفة التجارية، ٢٠ كانون أول ١٩٩٣، منشور في مجلة مؤلفون & ميديا (A&M) سنة ١٩٩٦، على ص. ١٤٤.
- نقض فرنسا الغرفة المدنية الأولى ٢٩ آذار ١٩٨٩، منشور على الدورية الدولية لحق المؤلف (RIDA)، عدد تموز لسنة ١٩٨٩، ص. ٢٦٢.

- استئناف باريس الغرفة الأولى ٢١ أيار ٢٠٠٢ منشور على الدورية الدولية لحق المؤلف، عدد كانون ثاني، لسنة ٢٠٠٣، ص. ٣٥٨.
- Lexmark Int'l. v. Static Control Components, Inc., ٢٠٠٣ U.S. Dist. Lexis ٣٧٣٤ (E.D. Ky. ٢٠٠٣), n°٧١.
- CCH Canadian Ltd. v. Law society of Upper Canada (٢٠٠٤ SCC ١٣), A. Lucas, *Propr. Intell.* ٢٠٠٤, II, p. ٦٣٠.